المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2024

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

هاتف: 2977050 2 970+

فاكس: 2977052 2 970+

ص.ب: 626 رام الله - فلسطين

www.pdic.ps

info@pdic.ps

قائمة المحتويات

المحتويات

قائمة المصطلحات 5
الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية، الأهداف، المهام 8-9
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
كلمة المدير العام 12
حوكمة المؤسسة 15
مجلس الإدارة 17
اللجان الداخلية 25
الهيكل التنظيمي 27
نظام ضمان الودائع في فلسطين 28
- الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة 30
- الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين 32
- المهام للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 33

أداء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2024 35
أ. الودائع الخاضعة لأحكام للقانون 36
ب. الودائع المضمونة بالكامل 36
ج. الودائع المضمونة جزئيا 37
د. التعويض الفوري 37
هـ. رسوم الاشتراك 37
و. استثمارات المؤسسة 39
ز. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع 40
ح. الخطة الاستراتيجية للمؤسسة 41
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2024 42
المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للعام 2024 52
القوائم المالية 57
تقرير مدققي الحسابات المستقل 60
قائمة المركز المالي 62
قائمة الدخل والدخل الشامل 63
قائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 64
قائمة التدفقات النقدية 65
ايضاحات حول القوائم المالية 66

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، وودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى)، والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرّها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (103) عضواً و(9) مؤسسات تابعة.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

المهام Mandates

2024

حُددت مهام وصلاحيات المؤسسة ضمن المادتين (21، 30) من قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم(7) لسنة 2013، وهي مهمة تعويض المودعين عن قيمة ودائعهم المؤمنة لدى البنوك الأعضاء بالإضافة الى صلاحية تصفية البنك في حال صدر قرار بتصفيته من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وبذلك تكون المؤسسة وفق هذه المواد تمتلك صلاحية " الدفع الإضافي أي ما يعرف بـ Pay Box Plus".

وضمن سعي المؤسسة لتوسيع نطاق مهامها استحدثت مؤخراً تعديلات على قانونها الأساسي رقم (7) لسنة 2013 كان آخرها تعديلات رقم (15) من العام 2021، التي مَنحت المؤسسة صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرّة من قبل سلطة النقد -باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح-من مواردها الذاتية للعضو الذي قد يتعرض للاضطرابات لأي مشاكل جوهرية تؤثر على مركزه المالي وتهدد بانهياره. كما وتضع المؤسسة وسلطة النقد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار.

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني - بالأصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع -تقديم التقرير السنوي الحادي عشر للمؤسسة للعام 2024 الذي يسلط الضوء على جهود المؤسسة وإنجازاتها خلال العام المنصرم.

لقد كان عام 2024 عامًا حافلاً بالتحديات والفرص، وقد عملت المؤسسة بتفانٍ والتزام راسخين لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز دور المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية حقوق المودعين في فلسطين.

في ظل استمرار الأوضاع السياسية الصعبة التي تمر بها فلسطين وتصاعد التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها المنطقة والعالم، ازدادت أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسة في تعزيز الثقة والاستقرار في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تقديم الحماية لأموال المودعين المودعة لدى المصارف الأعضاء العاملة في فلسطين، حيث عملت المؤسسة جنبًا إلى جنب مع سلطة النقد الفلسطينية على مواصلة الجهود لضمان متانة القطاع المصرفي وتوفير السيولة النقدية الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

حققت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2024 نتائجَ إيجابية، إذ بلغ إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2024 ما يقارب 18,776.6 مليون دولار مقابل 17,589.0 مليون دولار في نهاية العام 2023 وبزيادة قدرُها 1,187.6 مليون دولار وبنسبة نمو 6.75%، فيما بلغت موجودات المصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2024 حوالي 23,145.10 مليون دولار في مقابل 21,734.4 مليون دولار في نهاية العام 2023 وبزيادة قدرُها 1,410.70 مليون دولار وبنمو بلغ 6.49%، وبلغت حقوق الملكية للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية

العام 2024 حوالي 2,311.6 مليون دولار مقابل 2,225.1 مليون دولار في نهاية العام 2023 وبزيادة قدرُها 86.5 مليون دولار وبنمو بلغ 3.89%، فيما بلغت قيمة اجمالي التسهيلات بقيمة 11,947.1 مليون دولار كما في نهاية العام 2024، كما ارتفعت قيمة المخصصات المكونة من قبل المصارف المرخصة في نهاية العام 2024 بمقدار 254.6 مليون دولار أو ما نسبتُه 39.46% عن مستواه في العام 2023 ليصل إلى 899.7 مليون دولار. بالإضافة ايضاً إلى ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 148.4% في نهاية العام 2024 بالمقارنة مع مستواها البالغ 120% والمسجل في نهاية العام 2023.

وهنا أشير إلى استمرار البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية بنسبة 16.61% في نهاية العام 2024.

استمرت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تعزيز حضورها على الصعيدين المحلي والعالمي، حيث شاركت المؤسسة في العديد من اللقاءات والمؤتمرات على الصعيد المحلي والدولي الأمر الذي مكنها من تبادل الخبرات ومواكبة آخر المستجدات في مجال حماية أموال المودعين، ما يساهم في رفع وتعزيز خبرات وقدرات المؤسسة، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي في فلسطين والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

وفي الختام، أتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي الحادي عشر للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ أن يكون العام 2025 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية وازدهار اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي ا لفلسطيني .

رئيس مجلس الإدارة

كلمة
المدير العام

يسعدني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع لعام 2024، والذي يبرز التزام المؤسسة الراسخ بتحقيق رسالتها الجوهرية المتمثلة في توفير الحماية الكاملة لشريحة كبيرة من المودعين لدى المصارف التجارية والإسلامية العاملة في فلسطين.

في ظل استمرار المتغيرات السياسية والاقتصادية، واصلت المؤسسة التزامها بتطبيق أفضل الممارسات الدولية لضمان الودائع بهدف رفع كفاءة أداءها وامكاناتها وتعزيز ثقة الجمهور بنظام ضمان الودائع.

في هذا الصدد، تدرس المؤسسة تطبيق نظام الأقساط التفاضلي والمبني على أساس المخاطر مع بداية النصف الثاني من العام 2025، بحيث سيضفي هذا القسط طابع العدالة على الأقساط المتحصلة من البنوك الأعضاء إضافة الى ضبط المخاطر المحتملة والحد من فرص حدوثها، أيضا سيعزز هذا النظام من احتياطيات المؤسسة لمجابهة أية أزمات أو مخاطر مستقبلية.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت المؤسسة خلال عام 2024، ولا سيما الأزمات الاقتصادية الناجمة عن تداعيات استمرار الحرب على قطاع غزة وما خلفته من دمار واسع النطاق في البنية التحتية وكافة القطاعات الاقتصادية، فلقد أظهرت مؤشرات المؤسسة تطورًا ملحوظًا في أعداد الودائع والمودعين، حيث بلغت ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 17,866.6 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقارنة بـ 16,739.4 مليون دولار في نهاية عام 2023 وبنسبة ارتفاع بلغت 6.73%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2.45 مليون مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ قيمته 7,294 دولار كما بنهاية العام 2024 مقارنة بـ 2.428 مليون مودِع ومتوسط وديعة بلغ 6,894 دولاراً في نهاية عام 2023، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى 93.69% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون كما في نهاية العام 2024.

أظهر أداء المؤسسة المالي خلال العام 2024، ارتفاع في إجمالي إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراكات ليصبح حوالي 31.5 مليون دولار في نهاية العام 2024، مقارنة ب 30.7 مليون دولار في نهاية العام 2023 وبنسبة ارتفاع حوالي 2.64%، وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى ما يقارب 343 مليون دولار في نهاية العام 2024 مقارنة ب 302 مليون دولار في نهاية العام 2023 وبنسبة نمو مقدارُها 13.59% عن نهاية العام السابق، الأمر الذي يعزز القدرة المالية للمؤسسة ويوفر السيولة اللازمة لمواجهة أي أزمات مستقبلية.

يعد زيادة الوعي العام بنظام ضمان الودائع في فلسطين أحد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. وفي هذا الإطار، تعمل المؤسسة سنويًا على تطوير وتنفيذ حملات توعوية شاملة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وذلك لتقييم مستوى وعي الجمهور بأهمية المؤسسة ودورها الحيوي ضمن شبكة الأمان المالي الامر الذي يساهم في الاستقرار والشمول المالي في فلسطين ويخلق بيئة إيجابية مشجعة على الادخار.

إن ضمن استراتيجية المؤسسة وأهدافها الرامية إلى بناء وتعزيز شبكة علاقات دولية متينة مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، واصلت المؤسسة مشاركتها الفاعلة في العديد من المؤتمرات والفعاليات المحلية والعالمية. وتهدف هذه المشاركات إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات القيمة مع المؤسسات النظيرة على المستويين الإقليمي والدولي، كما قامت المؤسسة بتقلد عدة مناصب لدى الهيئة الدولية لضامني الودائع وكان لها تمثيل وحضور ملحوظ في عدد من اللجان الاستراتيجية والفاعلة في ذات الهيئة، بالإضافة الى ذلك وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم مع مؤسسات لضمان الودائع حول العالم من شأنها تعزيز التعاون بين المؤسسات وتبادل الخبرات فيمما بينهم.

ستستمر المؤسسة في بذل قصارى جهدها ضمن رؤية وخطط واضحة ومنهجية عمل مدروسة للوصول لأعلى مستويات الريادةِ في نظام ضمان الودائع، لتوفير الحماية اللازمة لجمهور المودعين وذلك تعزيزاً لدورها التكاملي مع سلطة النقد الفلسطينية في المساهمة في استقرار القطاع المالي والمصرفي.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وكافة موظفيها، ولأعضاء شبكة الأمان المالي "سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية"، وإلى كافة المصارف الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك في فلسطين، مؤكدين أننا سنستمر في الارتقاء بعملنا محلياً ودولياً بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في هذا المجال، محققين رسالتنا وأهدافنا في سبيل استقرار وسلامة العمل المصرفي الفلسطيني والحفاظ على حقوق المودعين.

المدير العام

حوكمة المؤسسة

مجلس إدارة المؤسسة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

1. محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
2. ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
3. مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
4. أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

يتولى مجلس إدارة المؤسسة عدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

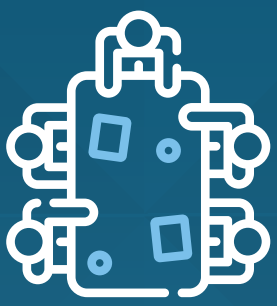

أعضاء
مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

معالي
د. فراس ملحم

رئيس مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية الأسبق.

عُيّن الدكتور فراس ملحم محافظاً لسلطة النقد بمرسوم رئاسي بتاريخ 3/1/2021، ويترأس مجلس إدارة كل من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والمعهد المصرفي الفلسطيني. وخدم ملحم قبل تعيينه محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية عضواً في مجلس إدارتها لمدة خمسة سنوات وكان مسؤولاً بمكتب التظلمات في سلطة النقد لمدة أربعة سنوات.

الدكتور فراس ملحم حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة بلجيكية عام 2004، والماجستير من جامعة بيرزيت عام 2000، والبكالوريوس من جامعة مغربية عام 1993، وهو عضو نقابة المحامين الفلسطينية.

عمل رئيساً لفريق حكم القانون (العدالة والأمن)، وكان مسؤولًا عن ملف العلاقات الاقتصادية في مكتب الرباعية لمدة تزيد عن سبع سنوات.

كما عمل الدكتور ملحم لسنواتٍ طويلةٍ امتدت لما يقارب ثمانية عشر عاماً، باحثاً ومستشاراً في عدة مشاريع في الجوانب القانونية والاقتصادية ومحاضراً في كلية القانون بجامعة بيرزيت.

د. محمد الأحمد

عضو

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وقام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. عادل زاغه

عضو

ولد في نابلس عام 1956، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام 1994، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام 1984، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 1981. يعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديراً لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة 1994–1999، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1999–2004، ومديراً للتخطيط والتطوير عام 2005، ثم الفترة 2006-2011 تقلد منصب نائبا للرئيس للتخطيط والتطوير والجودة، ثم نائباً لرئيس الشؤون الإدارية والمالية للجامعة في الفترة 2011-2016، وخلال الفترة 2021–2023. كما ويعمل حالياً على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام 2050. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

الفاضلة رولا شنار

عضو

تمتلك شنار أكثر من عشرين عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الأوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقبل أن تكون مؤسس ومدير شركة فورورد للاستشارات التجارية، عملت رولا كمدير برامج في مؤسسة التعاون في فلسطين وقبل ذلك كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم النمو الاقتصادي والريادة، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من 15 دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شؤون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني – فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام 2010 سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الأعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن – تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الإبداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2019.

السيد طارق المصري

عضو

يمتلك السيد طارق المصري خبرة عملية متعمقة تمتد لأكثر من 29 عاماً في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، تقلّد خلالها سلسلة من المناصب القيادية والإشرافية، حيث شغل منصب مدير عام الرقابة، مدير عام تسجيل الشركات، ومستشار لمعالي وزير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى عمله مراقباً عاماً للشركات، ومكلّف حالياً بمهام وكيل الوزارة إلى جانب عمله كمسجل للشركات.

خلال مسيرته الحافلة، ساهم السيد المصري في تطوير السياسات الاقتصادية الوطنية، وصياغة عدد التشريعات والأنظمة الناظمة لبيئة الأعمال، وإدارة عمليات الإصلاح المؤسسي داخل الوزارة. يتمتع بخبرات نوعية في مجالات الإدارة المالية، الحوكمة المؤسسية، التنظيم الإداري، وتطوير إجراءات العمل، إلى جانب إدارته لفرق عمل متعددة التخصصات بكفاءة عالية.

على الصعيد الوطني والدولي، شارك السيد المصري في العديد من المؤتمرات والمنتديات وورش العمل المتخصصة، وقام بتمثيل وزارة الاقتصاد الوطني ودولة فلسطين في محافل إقليمية ودولية متعددة، مما عزز من حضوره المهني ووسّع من دائرة علاقاته وخبراته في قضايا الاقتصاد والتنمية.

وكانت له مساهمات فاعلة من خلال عضويته في عدد من المؤسسات الوطنية الهامة، من بينها: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، المجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. كما شغل منصب مقرر هيئة الرقابة المالية والإدارية في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية (1995)، ويواظب على تطوير معارفه من خلال المشاركة المستمرة في ورش العمل الدولية المتخصصة في الاقتصاد والإدارة. ويجمع السيد المصري بين الخبرة العملية الواسعة والرؤية الاستراتيجية، ما يؤهله للاضطلاع بأدوار قيادية في صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية، وتقديم الاستشارات التي تسهم في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في فلسطين

السيد محمد ربيع

عضو

تقلد السيد ربيع عدة مناصب في وزارة المالية، ويشغل حالياً منصب المحاسب العام للوزارة، وقبل ذلك شغل منصب مدير عام الرقابة المالية خلال الفترة 2020-2023، وفي الفترة 2017-2019 عمل مديراً عاماً للوازم العامة ورئيساً للجنة العطاءات المركزية، وكان خلال الفترة 2014-2016 مديراً عاماً لنظام الإيرادات، وعمل كنائب لمدير عام الجمارك والمكوس خلال الفترة 2013-2017، وفي الفترة 2013-2020 شغل منصب مدير المعابر ومراكز تسهيل التجارة (الإدارة العامة للجمارك)، ومن قبل ذلك بنفس الإدارة شغل منصب رئيس قسم ضريبة الشراء.

السيد ربيع مثّل وزارة المالية بالعديد من المؤسسات الوطنية والسيادية بحيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وهو أيضا عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة منها: مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، إدارة صندوق إقراض البلديات، عضو مجلي إدارة مؤسسة PALSAT، هيئة سوق رأس المال، مؤسسة المواصفات والمقاييس، الزيتونة للتمويل الإسلامي، نائب رئيس مجلس سياسات الشراء العام، وعضو مجلس أمناء المعهد الفلسطيني للصحة العامة.

وعلى الجانب الأكاديمي؛ شغل كمدرب ومحاضر معتمد ولديه العديد من المساهمات الأكاديمية منها: المساهمة في تطوير المساق الجامعي حول إدارة المال العام والمعتمد في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في جامعة بيرزيت، وتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والمحاضرات حول إدارة المال العام المخصصة لطلبة الجامعات الفلسطينية، إعادة وتأهيل برامج المدربين الجدد.

السيد ربيع حاصل على درجة ماجستير في بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – إدارة عامة، وبصدد الانتهاء من المراحل النهائية للحصول على درجة الدكتوراة في الإدارة الإستراتيجية.

السيد إياد جودة

عضو

يشغل السيد جودة حالياً منصب رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، بعد أن كان عضواً في مجلس إدارته لمدة قاربت من ثلاث سنوات. يقود السيد جودة حالياً استراتيجية صندوق الاستثمار الفلسطيني للنهوض بقطاعات اقتصادية حيوية مثل: قطاع البنية التحتية وتعزيز المنتجات الوطنية من خلال تنفيذ مشاريع صناعية نوعية، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال تمكين بورصة فلسطين.

كما أن السيد جودة هو مؤسس شركة "حلول التنمية الاستشارية"، الشركة المتخصصة في تقديم الاستشارات بمجال التنمية الاقتصادية، هذا وكان قد شغل منصب مديرها العام لأكثر من 15 عام ولعب دورًا محوريًا في تقديم خدمات استشارية متخصصة في التنمية الاقتصادية والاستشارات التجاري للعديد من المؤسسات الوطنية والاقليمية. يمتلك السيد جودة خبرة تزيد عن 30 عاماً في تطوير القطاع الخاص ووضع استراتيجيات الأعمال.

يعد السيد جودة أحد الأعضاء البارزين في مجتمع الاعمال الفلسطيني، ومعروف بدوره النشط في المبادرات التنموية التي تدعم صمود القطاع الخاص وتشجع التزامه اتجاه المجتمع المحلي. كما ويعد مناصراً لبيئة تمكين الأعمال التجارية وللتشريعات الحكومية التي تساهم في رفع القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين محلياً وعالمياً. وتشكل شبكة علاقاته وخبرته العملية القوة الدافعة وراء تحقيق التوافق ما بين مصالح القطاع الخاص والعام.

خلال مسيرته المهنية، تقلّد العديد من المناصب العليا، من بينها: الرئيس التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، مدير التسويق في مشروع بيت لحم 2000، المدير العام لمركز موارد التنمية، والمدير العام لمجموعة التنمية الاقتصادية.

كما ويشغل حالياً عضوية مجلس أمناء جامعة بيرزيت، وشغل سابقًا عضوية مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية.

أتم السيد جودة دراسته العليا من خلال برنامج زمالة هيوبرت همفرى في جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت.

اللجان الداخلية

1. **لجان منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:**

أ. **لجنة الحوكمة:**

- د. محمد الأحمد -رئيساً.
- السيد طارق المصري.
- السيد محمد ربيع.

ب. **لجنة الاستثمار والتمويل:**

- معالي الدكتور فراس ملحم - رئيساً.
- د. عادل الزاغة.
- الفاضلة رولا الشنار.
- السيد لؤي حواش – المدير العام.

ج. **لجنة التدقيق الداخلي والمخاطر:**

- السيد طارق المصري– رئيساً.
- السيد محمد ربيع.
- د. محمد الأحمد.

2. **لجان شكّلت بحكم القانون:**

لجنة التصفية:

- المدير العام، السيد لؤي حواش-رئيساً.
- ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق عودة الله.
- ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد رائد عبيد.
- مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:

أ. **السيد سامر مصلح، خبير مالي.**

ب. **أ. طارق طوقان، خبير قانوني.**

الهيكل التنظيمي

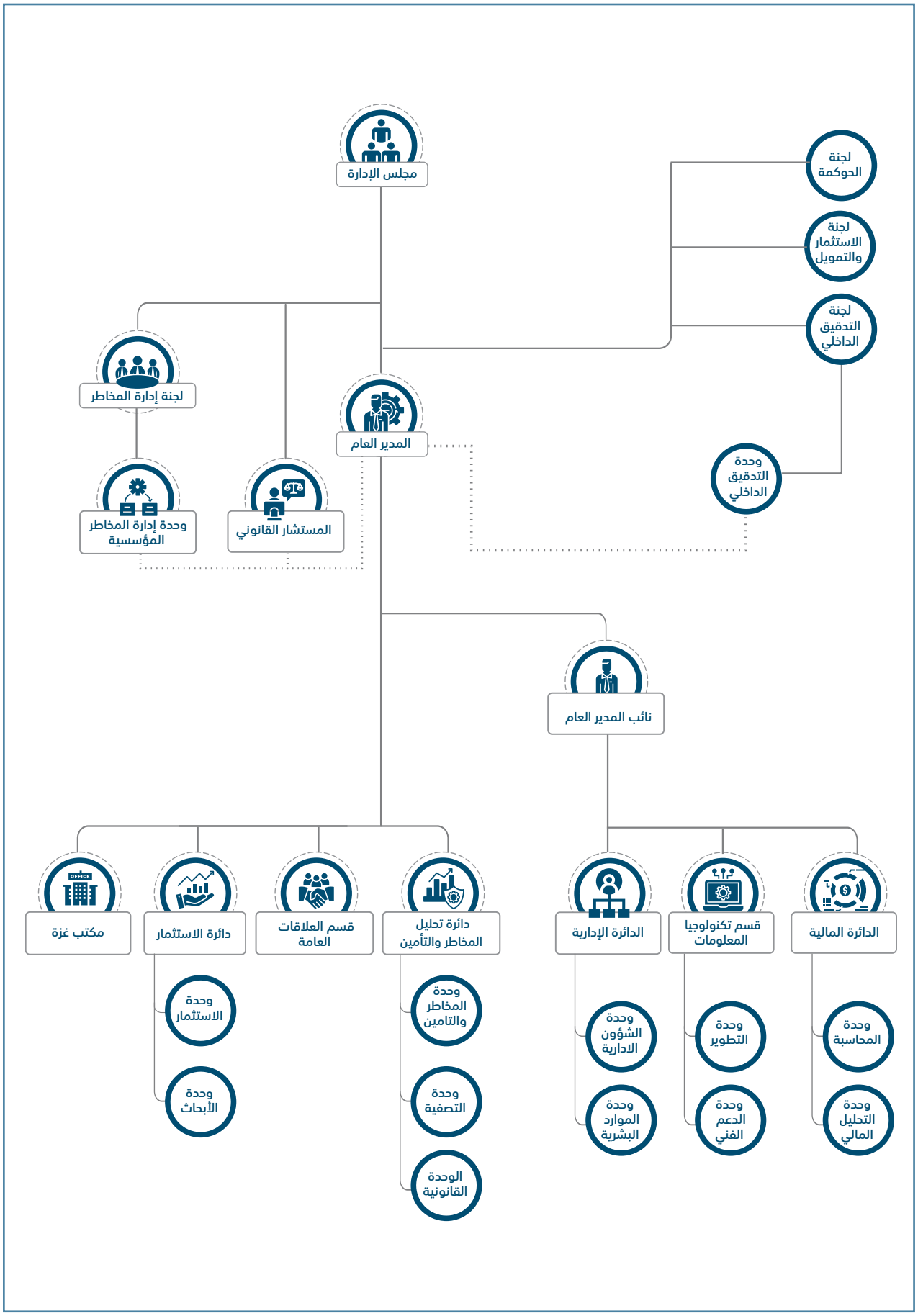

نظام ضمان الودائع في فلسطين

يشـير «نظـام ضمـان الودائـع» إلـى **الآليـات التـي تضعهـا الحكومـات لتشـمل كافـة القوانيـن والتشـريعات والتعليمـات التـي تهـدف إلـى حمايـة أمـوال المودِعيـن (خاصـة الصغـار منهـم) والمسـاهمة فـي تعزيـز الاسـتقرار المالـي وتنشـيط الادخـار والنمـو الاقتصـادي.**

أُنشـئت المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع بموجـب أحـكام القـرار بقانـون رقم (7) لسـنة 2013، والـذي تـم إقـراره مـن قبـل سـيادة الرئيـس، وذلـك بهـدف حمايـة أمـوال المودعيـن لـدى الجهـاز المصرفـي وتعزيـزاً لثقافـة إدارة المخاطـر بصـورة سـليمة مـن أجـل حمايـة اسـتقرار النظـام المالـي، كمـا وتتمتـع المؤسسـة بالشـخصية الاعتباريـة والأهليـة القانونيـة الأمـر الـذي منحهـا الاسـتقلال الإداري والمالـي.

وتعـد المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع ركنـاً أساسـياً ضمـن شـبكة الأمـان المالـي فـي الدولـة فهـي ضروريـة لضمـان حسـن سـير العمـل فـي النظـام المالـي إذ أنهـا تعمـل علـى تقديـم ضمانـات للمودعيـن لـدى الجهـاز المصرفـي بعـدم خسـارة أموالهـم المودعـة لـدي البنـوك الأعضـاء فـي نظـام ضمـان الودائـع فـي فلسـطين، وذلـك فـي حـال تعثـر أحـد هـذه البنـوك، الأمـر الـذي يحفـز النمـو الاقتصـادي والاسـتقرار المالـي.

شكل (1): شبكة الأمان المالي

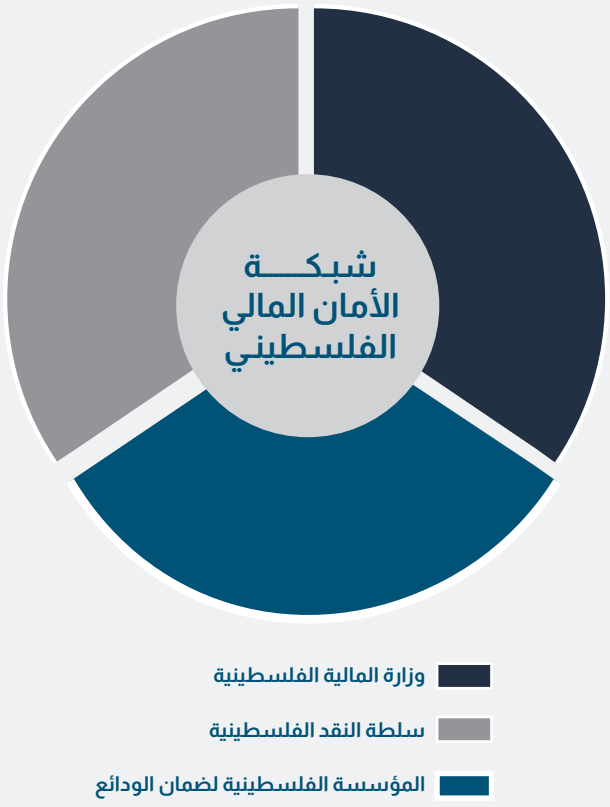

شبكة الأمان المالي في فلسطين

تؤدي المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دورًا مهمًا في القطاع المصرفي وذلك من خلال قيامها بتصفية البنوك المتعثرة وتمويل الإجراءات التصحيحية المقرّة من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى قيامها بتعويض أموال المودعين، كما وتعمل المؤسسة على الدوام للامتثال بكافة المعايير والمبادئ الدولية.

الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام 2024 ثمانية عشر موظفاً في مختلف التخصصات.

يتكون الجهاز الإداري للمؤسسة مما يلي:

❖ المدير العام

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

❖ الدائرة المالية

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار.

❖ الدائرة الادارية

تهتم الدائرة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، من خلال استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين، كما وتعمل الدائرة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات اللازمة بهدف رفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

❖ دائرة تحليل المخاطر والتأمين

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني، حيث تقوم الدائرة بمتابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات اللازمة لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر.

بالإضافة إلى القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، تقوم الدائرة بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

❖ وحدة التدقيق الداخلي

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

❖ وحدة إدارة المخاطر المؤسسية:

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة.

❖ دائرة الاستثمار والأبحاث

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات والدراسات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

❖ قسم تكنولوجيا المعلومات

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلًا في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل.

❖ قسم العلاقات العامة

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة عبر وسائل الاتصال الفضلى.

❖ مكتب غزة

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة والتواصل مع جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة. كما ويشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين

حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتكون حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة ورسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، وعوائد الاستثمار.

شكل (2): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

1. رسوم اشتراك البنوك الأعضاء
2. عوائد الاستثمار
3. المنح
4. القروض

كما يجوز للمؤسسة الحصول على المِنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، لكي تتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكاً في العام 2024، منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة.

الاشتراكات

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.2%) اثنان بالألف من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية والبنوك الأعضاء، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما ويجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب كلما اقتضت الحاجة.

المهام الرئيسية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

1. تعويض المودِعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته. ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2. التصفية

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه. وتمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

3. إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين. لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

أداء
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2024

أداء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2024

أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 17,866.6 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقارنة بـ 16,739.4 مليون دولار في نهاية عام 2023 وبنسبة ارتفاع بلغت 6.73%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,450 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 7,294 دولار لعام 2024 مقارنة بـ 2,428 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 6,894 دولار لعام 2023.

شكل (3): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

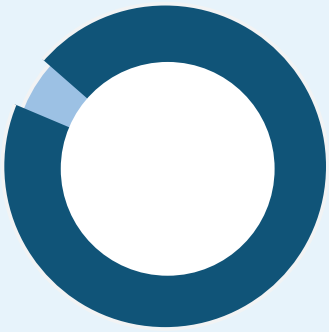

95.2%
الودائع الخاضعة لأحكام القانون

4.8%
الودائع المستثناة من أحكام القانون

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 95.2% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2024

ب. الودائع المضمونة بالكامل

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) ما نسبتُه 20.58% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2024، حيث بلغت ما مقدارُه 3,677.5 مليون دولار، تعود لحوالي 2,295 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 1,603 دولاراً مقارنة بـ 3,568 مليون دولار في نهاية عام 2023 تعود لحوالي 2,272 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 1,571 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2024 حوالي 93.69%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 93.69% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2024.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 20.58% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2024.

ج. الودائع المضمونة جزئياً:

الودائـع الخاضعـة لأحـكام القانـون التـي تزيـد علـى عشـرين ألـف دولار أو مـا يعادلهـا بالعـملات الُأخـرى – أي المضمونـة جزئيـاً – فقـد بلغـت حوالـي 14,194.1 مليـون دولار فـي نهايـة عـام 2024 مقارنـةً بـ 13,171.4 مليون دولار في نهاية عـام 2023، لتشـكلَ مـا نسـبتُه 79.45% من إجمالي الودائع الخاضعـة لأحـكام القانـون فـي نهايـة عـام 2024.

وتعـود هـذه الودائع لحوالي 155 ألـف مـودع يشـكلون مـا نسـبتُه 6.32% مـن إجمالي عـدد المودعيـن الخاضعـة ودائعُهـم لأحـكام القانـون، بمتوسـط وديعـة بلـغ 91,675 دولاراً فـي نهايـة عـام 2024 مقارنـة بـ 156 ألـف مـودِع بمتوسـط وديعـة بلـغ 84,349 دولاراً فـي نهايـة عـام 2023.

بلغـت نسـبة عـدد المودعيـن المضمونـة ودائعُهـم جزئيـاً حوالـي 6.32% مـن إجمالـي عـدد المودِعيـن الخاضعـة ودائعُهـم لأحـكام القانـون فـي نهايـة العـام 2024

شـكّلت الودائـع المضمونـة جزئيـاً مـا نسـبته 79.45% مـن إجمالـي الودائـع الخاضعـة لأحـكام القانـون فـي نهايـة عـام 2024

د. التعويض الفوري:

بلغـت نسـبة تركُّـز قيمـة التعويـض الفـوري لـدى أكبـر بنـك فـي نهايـة عـام 2024 مـا نسـبتُه 29.99%، فـي حيـن بلغـت نفـس النسـبة لـدى أكبـر بنكيـن مـا نسـبتُه 50.41%، ومـا نسـبتُه 60.33% لـدى أكبـر ثلاثـة بنـوك.

ه. رسوم الاشتراك

ارتفعـت رسـوم الاشـتراك للبنـوك الأعضـاء الـى مـا مقـداره 31.5 مليـون دولار فـي نهايـة العـام 2024 مقابـل 30.7 مليـون دولار فـي نهايـة العـام 2023 أي بنسـبة زيـادة 2.65%، مقابـل زيـادة نسـبتها 2.97% خلال العـام 2023.

جدول (1): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2017–2024)

البند / نهاية الفترة	كانون الأول 17	كانون الأول 18	كانون الأول 19	كانون الأول 20	كانون الأول 21	كانون الأول 22	كانون الأول 23	كانون الأول 24	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,519.0	16,468.2	17,589.0	18,776.6	6.8%
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,604	1,636	1,730	1,806	2,180	2,350	2,438	2,460	0.9%
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	7,472	7,474	7,735	8,384	7,577	7,006	7,215	7,632	5.8%
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	11,099	11,516	12,726	14,483	15,667	15,683	16,739	17,867	6.7%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,590	1,630	1,724	1,797	2,171	2,342	2,428	2,450	0.9%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	6,980	7,064	7,383	8,060	7,218	6,697	6,894	7,294	5.8%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (%)	92.63%	94.18%	95.08%	95.67%	94.84%	95.23%	95.17%	95.15%	-0.02%
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	4,412	4,490	4,871	5,459	6,027	6,152	6,691	6,774	1.2%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	2,459	2,592	2,760	3,136	3,280	3,447	3,568	3,678	3.1%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,493	1,535	1,618	1,681	2,033	2,207	2,272	2,295	1.0%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	1,648	1,688	1,706	1,866	1,613	1,562	1,571	1,603	2.0%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	8,640	8,924	9,966	11,347	12,387	12,236	13,171	14,194	7.8%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	98	95	106	116	137	135	156	155	-0.8%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	88,482	94,020	94,435	97,681	90,183	90,483	84,349	91,675	8.7%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	22.16%	22.51%	21.69%	21.65%	20.94%	21.98%	21.32%	20.58%	-3.43%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	77.8%	77.5%	78.3%	78.3%	79.06%	78.02%	78.68%	79.45%	0.97%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	93.9%	94.2%	93.9%	93.5%	93.67%	94.23%	93.57%	93.69%	0.12%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	6.1%	5.8%	6.1%	6.5%	6.3%	5.8%	6.4%	6.3%	-1.7%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنكين (%)	45.58%	44.64%	44.59%	44.12%	43.54%	44.11%	48.62%	50.41%	3.68%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر ثلاثة بنوك (%)	54.02%	54.49%	55.23%	54.73%	54.39%	54.33%	58.99%	60.33%	2.27%

و. استثمارات المؤسسة

تلخص النقاط ادناه أداء المحفظة خلال العام 2024:

أظهرت المحفظة الاستثمارية نموا ملحوظا خلال عام 2024، حيث ارتفعت صافي أرباح المحفظة الاستثمارية لتصل إلى 10,713,857.25 دولار أمريكي كما في نهاية كانون الأول لعام 2024، مسجلةً نسبة نمو بلغت 29.92% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، حيث كانت الأرباح 8,246,188.68 دولار أمريكي، وتتضمن هذه الأرباح:

- صافي أرباح محفظة السندات التجارية الاستثمارية التي بلغت 8,834,270.39 دولار أمريكي.
- صافي أرباح محفظة السندات الإسلامية الاستثمارية التي بلغت 1,446,079.44 دولار أمريكي.
- صافي أرباح عوائد الودائع 433,507.42 دولار أمريكي حيث يشمل 54,166. 04 دولاراً أمريكي من عوائد الودائع الإسلامية ويشمل 379,341.38 دولار أمريكي من عوائد الودائع التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت القيمة الدفترية للمحفظة الاستثمارية من 290,417,512.72 دولار أمريكي إلى 332,143,900.97 دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 14.37%. ونتيجة لذلك، تحسن العائد على الاستثمار من 2.84% إلى 3.23%، مسجلا نسبة نمو بلغت 13.73%. تؤكد هذه الأرقام على الأداء المالي القوي للمحفظة وفعالية استراتيجياتها الاستثمارية طوال العام.

شكل(4): استثمارات المؤسسة

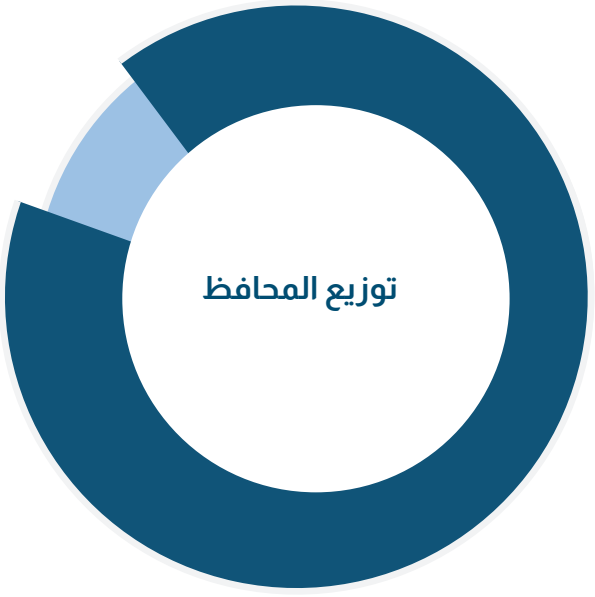

85.04%
تجاري

14.96%
إسلامي

ز. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع

يمثل تعزيز الوعي العام بنظام ضمان الودائع في فلسطين هدفًا استراتيجيًا للمؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف، تلتزم المؤسسة بتطوير وتنفيذ حملات توعوية سنوية وفق توصيات لدراسات تعدها المؤسسة، حيث تستند على منهجيات بحثية وتحليل إحصائي للبيانات المستخلصة من عينات ديموغرافية وجغرافية متنوعة. كما وتساعد هذه الدراسات في قياس مدى وعي الجمهور لدور المؤسسة وأهميته في حماية المدخرات وتعزيز الاستقرار المالي، الأمر الذي ينسجم مع المبدأ رقم (10) من المبادئ الأساسية وتقييم الامتثال الصادرة عن الهيئة الدولية لضماني الودائع والذي ينص على:

«الوعي العام: من أجل حماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي، فمن الضروري أن يكون الجمهور على علم بصورة مستمرة حول محددات وفوائد نظام ضمان الودائع»

خلال العام 2024، كثفت المؤسسة جهودها التوعوية للجمهور الفلسطيني عبر مبادرات متنوعة بهدف تعزيز الوعي العام وطمأنة الجمهور، حيث شملت هذه المبادرات عقد ورش عمل لطلاب جامعة بيرزيت، بالإضافة الى إعطاء ورشات توعوية لطلاب أكاديمية سلطة النقد الفلسطينية، ومتابعة إجراءات الإفصاح وتوعية الموظفين والجمهور مع البنوك بالإضافة لحملة توعوية نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي خلال العام نفسه. كما وقامت المؤسسة بإطلاق موقعها الإلكتروني الجديد.

وإيمانًا من المؤسسة بأهمية التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات النظيرة وتنمية شبكة علاقاتها الدولية، شاركت المؤسسة بنشاط ملحوظ في مجموعة متنوعة من المؤتمرات والفعاليات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية خلال العام 2024. وتعد هذه المشاركات -التي كان من أبرزها حضور المؤتمر السنوي الدولي لضامني الودائع- ركيزة أساسية في جهود المؤسسة للارتقاء بمستوى أعمالها وتطوير قدرات موظفيها، وهو ما يصب في صميم تحقيق أهدافها وقيمها الجوهرية.

ح. الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تتبنى المؤسسة خطة استراتيجية طموحة تركز على تعزيز الوعي العام بنظام ضمان الودائع في فلسطين. وتسعى المؤسسة إلى بناء وتعزيز علاقاتها مع المؤسسات الداعمة محليًا ودوليًا بهدف تطوير أدائها باستمرار.

انطلاقًا من رؤيتها للتطور المستمر تلتزم الإدارة التنفيذية بتحقيق رسالة المؤسسة المتمثلة في تعزيز استقرار وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني، وزيادة ثقة المواطنين به، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

وقد أولت الخطة الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا لتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا من خلال تطبيق أنظمة جديدة ستعمل على تطوير عمليات المؤسسة وآلية تبادل البيانات والمعلومات مع المصارف وسلطة النقد، مما سينعكس إيجابًا على جودة التقارير الدورية.

كما تولي إدارة المؤسسة أهمية قصوى لتطوير الكادر البشري، باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وقد تم اعتماد خطة تدريب وتأهيل شاملة لجميع العاملين في مختلف المجالات الإدارية والفنية والمالية والتكنولوجي.

إن الإنجازات العديدة التي حققتها المؤسسة على مدار السنوات الماضية تمثل دافعًا قويًا لها للمضي قدمًا نحو تحقيق المزيد من التطور والتميز في السنوات القادمة، وذلك بفضل تفاني كوادرها ودعم مجلس إدارتها الرشيد.

وتلتزم المؤسسة بمنهجية واضحة لقياس الأداء وتقييم الإنجاز، حيث تقوم دوريًا بتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وإجراء عمليات مراجعة وتقييم شاملة من خلال لجان مشتركة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. يهدف هذا النهج إلى ضمان تحقيق الأهداف ومعالجة أي تحديات قد تظهر في إطار من المتابعة المستمرة وإجراء التعديلات الضرورية.

وتماشيًا مع القانون الخاص بالمؤسسة وسعيًا للامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، والتي تجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر، ستبدأ المؤسسة في منتصف عام 2025، وبالتعاون الوثيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء، في تطبيق آلية استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على تقييم المخاطر، وذلك بما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد والمعايير الدولية المعتمدة من قبل لجنة بازل.

> تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2028 نتيجة زيادة رسوم الاشتراك لتصبح 0.2% بدلًا من 0.1% اعتباراً من مطلع العام 2022، وتطبيق نظام القسط المبني على المخاطر اعتباراً من منتصف العام 2025.

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (2): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البند	فعلي		متوقع			
	2023	2024	2025	2026	2027	2028
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	16,739.4	17,866.6	19,111.9	20,444.0	21,869.0	23,393.2
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	6,691.1	6,774.1	6,978.7	7,193.9	7,417.1	7,648.7
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	302.02	343.07	402.92	480.03	563.98	655.29
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	1.804%	1.920%	2.108%	2.348%	2.579%	2.801%
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	4.5%	5.1%	5.8%	6.7%	7.6%	8.6%
احتياطيات المؤسسة الى الاحتياطي المستهدف (%)	60.1%	64.0%	70.3%	78.3%	86.0%	93.4%
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	40.0%	37.9%	36.5%	35.2%	33.9%	32.7%

مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2024

يُعد القطاع المصرفي الفلسطيني مكونًا أساسيًا للاقتصاد الوطني، حيث يعكس تطور مؤشراته تحسنًا عامًا في الاقتصاد. وتسعى سلطة النقد الفلسطينية إلى ضمان الاستقرار المالي من خلال مراقبة هذه المؤشرات. وقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين خلال عام 2024 تحسنًا في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2023، وفيما يلي ملخص لأهم تطورات تلك المؤشرات[1].

إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه 18,776.6 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقابل 17,589 دولار في نهاية عام 2023، أي بزيادة قدرُها 1,187.6 مليون دولار ونسبتُه 6.75%، مقابل زيادة قدرُها 1,120.8 مليون دولار ونسبتُه 6.81% خلال العام 2023.

1 مؤشرات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2010-2024)

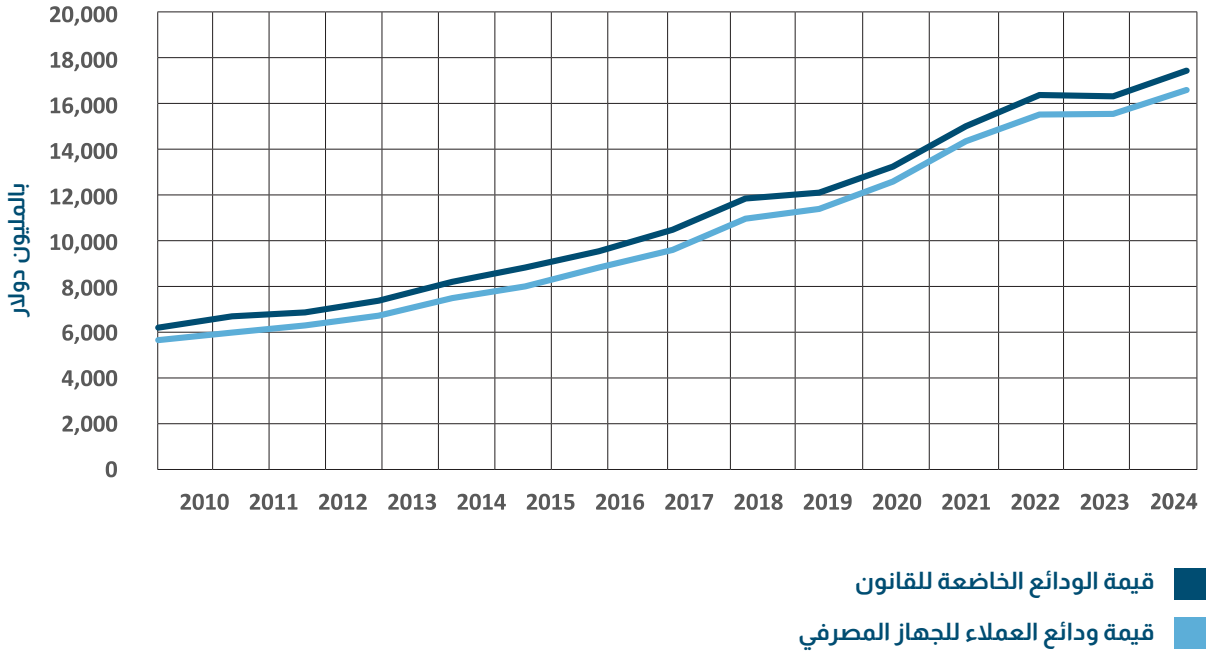

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2023-2024)

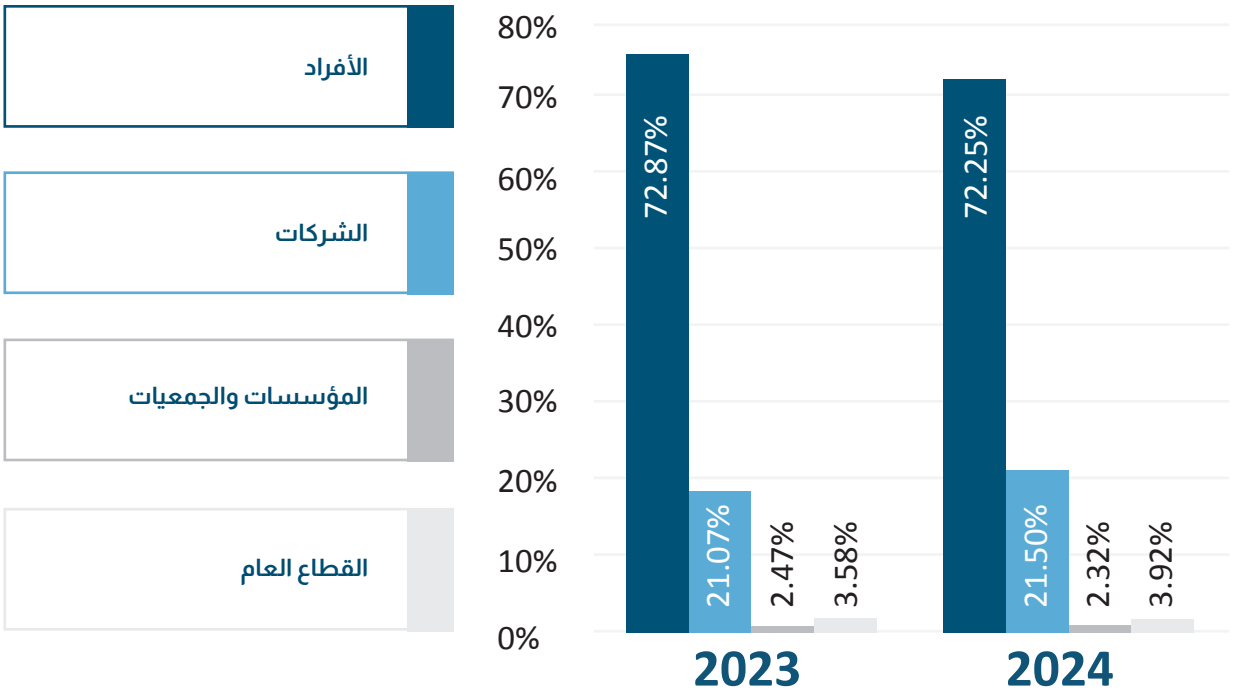

زادت حصة الشركات والقطاع العام من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2024، حيث بلغت 21.50% و3.92% على التوالي، مقارنة مع 21.07% و3.58% على التوالي في العام 2023، في المقابل قلت حصة الافراد والمؤسسات والجمعيات في إجمالي ودائع العملاء.

جدول (3): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها (2023-2024)

	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2023	12,818.0	3,706.5	434.4	630.1
2024	13,566.2	4,037.8	436.5	736.1
نسبة النمو	5.8%	8.9%	0.5%	16.8%

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 72.25% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2024

جدول (4): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) (2023-2024)

	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2023	8,052.9	3,029.2	6,103.4	403.4
2024	8,171.7	3,055.1	7,049.9	499.9
نسبة النمو	1.5%	0.9%	15.5%	23.9%

جدول (5): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2015-2024)

السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف مودع)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالألف)
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731
2020	12,468	2,670	1,447	359	15,138	1,806
2021	13,530	2,989	1,682	498	16,519	2,180
2022	13,524	2,944	1,822	528	16,468	2,350
2023	14,415	3,174	1,994	443	17,589	2,438
2024	15,715	3,062	2,021	439	18,777	2,460

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 83.7% في نهاية العام 2024 مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 2.1% عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي 82%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 16.3% محققةً انخفاضاً بنسبة 9.6% عن العام السابق والتي بلغت 18%.

شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

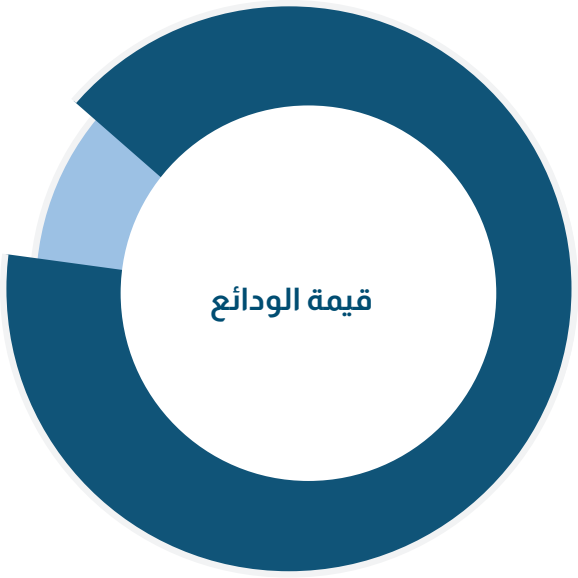

83.7%
البنوك التجارية

16.3%
البنوك الإسلامية

شكل(8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

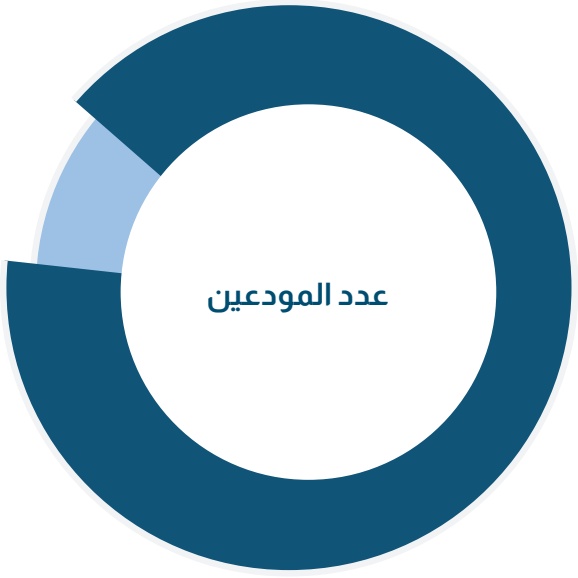

82.2%
البنوك التجارية

17.8%
البنوك الإسلامية

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 82.2% في العام 2024 مقارنة مع 81.8% في العام 2023 محققة ارتفاعاً بنسبة 0.4%.

محفظة التسهيلات الائتمانية:

- ☑ بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 11,047.4 مليون دولار في نهاية العام 2024 مقابل 11,337.8 مليون دولار في نهاية العام 2023 بانخفاض قدره 290.4 مليون دولار ونسبته 2.56%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 47.73% من صافي الموجودات في العام 2024 مقابل 52.17% في نهاية العام 2023.

- ☑ بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,757 مليون دولار في نهاية العام 2024 مقابل 1,798.6 مليون دولار في نهاية العام 2023 بانخفاض قدرهُ 41.5 مليون دولار ونسبتهُ 2.31%، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 7.59% من صافي الموجودات في العام 2024 مقابل 7.88% في العام 2023.

التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- ☑ ارتفعت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 13.04%، حيث بلغت حوالي 5.08% في العام 2024 مقارنةً بـ 4.49% في العام 2023.

- ☑ ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 148.38% في نهاية العام 2024 مقابل 120% للعام 2023، أي بارتفاع نسبته 23.66%.

- ☑ ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 26.84% حيث بلغت في العام 2024 حوالي 4.13% مقابل 3.25% للعام 2023.

مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 16.61% للعام 2024، مقابل 16.21% للعام 2023.

الربحية

- ☑ بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2024 ما مقدارُه 51.9 مليون دولار مقابل 192 مليون دولار في نهاية العام 2023 بانخفاض قدرُه 140.1 مليون دولار ونسبتُه 72.96%.

- ☑ بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة إلى صافي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 0.22% في نهاية العام 2024 مقابل 0.88% في نهاية العام 2023.
- ☑ بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة الى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي 2.66% في نهاية العام 2024 مقابل 10.12% في نهاية العام 2023.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2012-2024)

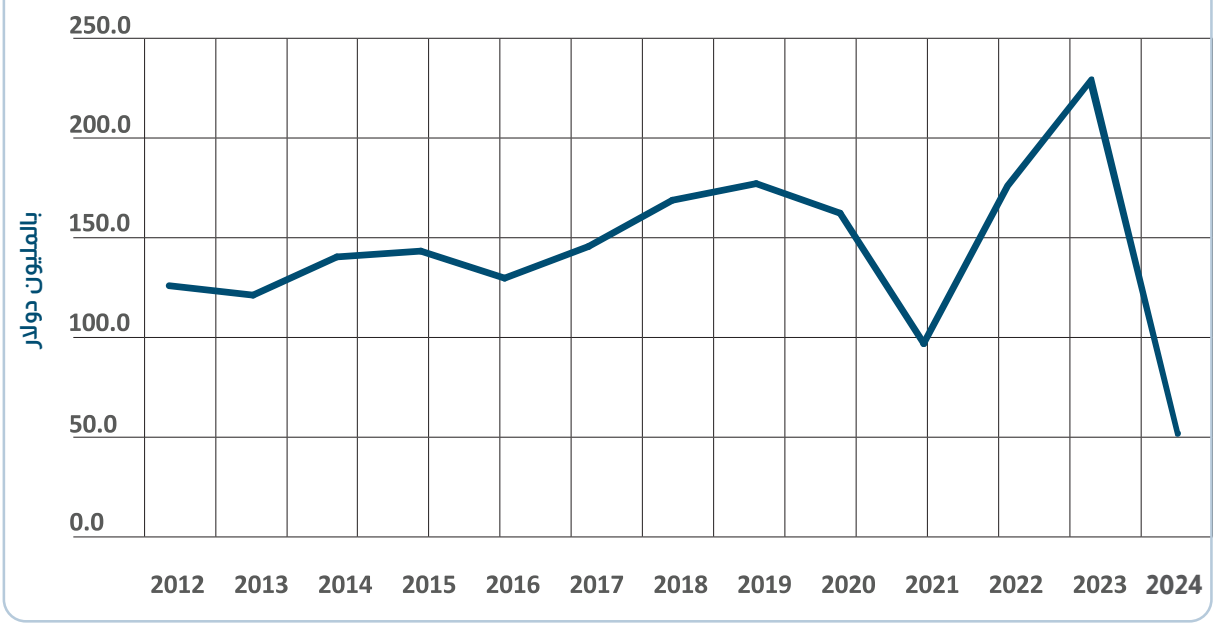

أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددُها 13 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخصاً لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2024:

عدد الفروع والمكاتب

انخفض عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2024، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 384 في نهاية العام 2024، مقابل 385 في نهاية العام 2023.

موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- ☑ بلغ صافي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2024 حوالي 23,145.1 مليون دولار مقابل 21,734.4 مليون دولار في نهاية العام 2023، بارتفاع قدرُه 1,410.7 مليون دولار ونسبتُه 6.49%، مقابل ارتفاع قدرُه 1,179.5 مليون دولار ونسبتُه 5.74% خلال العام 2023.
- ☑ بلغت مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2024 حوالي 20,833.5 مليون دولار مقابل 19,509.3 مليون دولار في نهاية العام 2023، بارتفاع قدرُه 1,324.2 مليون دولار ونسبته 6.78%، مقابل ارتفاع قدرُه 1,184 مليون دولار ونسبتُه 6.46% خلال العام 2023.
- ☑ بلغت حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2024 حوالي 2,311.6 مليون دولار مقابل 2,225.1 مليون دولار في نهاية العام 2023، بزيادة قدرها 86.5 مليون دولار ونسبتُها 3.89%، مقابل انخفاض قدرُه 4.5 مليون دولار ونسبتُه 0.2% خلال العام 2023.

شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2024

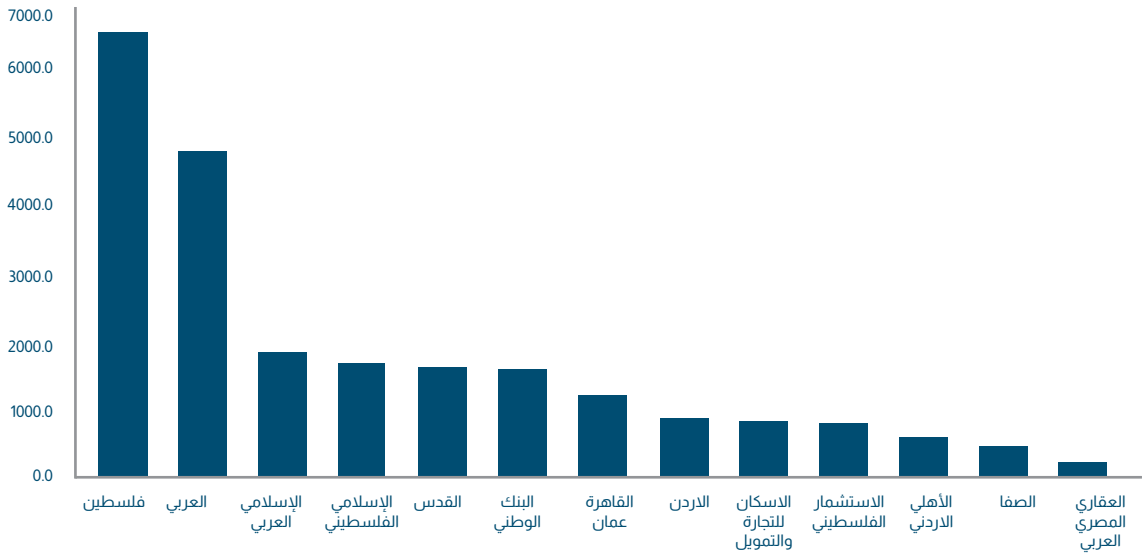

- ☑ بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,581.6 مليون دولار في نهاية العام 2024 مقابل 1,480.7 مليون دولار في نهاية العام 2023، بارتفاع قدره 100.9 مليون دولار ونسبتُه 6.82%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 6.83% من صافي الموجودات في نهاية العام 2024 مقابل 6.81% في نهاية العام 2023.

شكل (11): التغير في اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2022-2024)

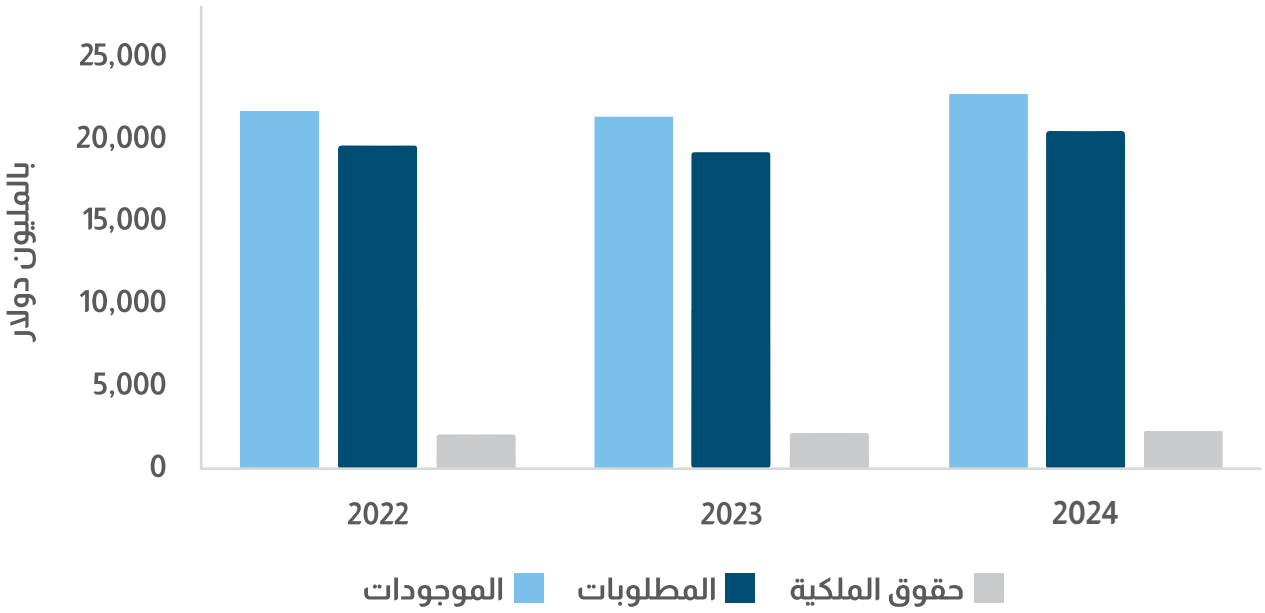

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2022-2024)

جدول (6): أهم مؤشرات الأداء المالي (2022-2024)

النسبة	2022	2023	2024
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	51.5%	52.2%	47.7%
نسبة الاستثمارات "اسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين الى اجمالي الموجودات	7.21%	6.81%	6.83%
نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات	4.05%	4.49%	5.08%
نسبة كفاية رأس المال	16.29%	16.21%	16.61%
صافي الأرباح بعد الضريبة الى اجمالي الموجودات	1.11%	0.88%	0.22%

جدول (7) البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2024

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2024	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب كما في نهاية العام 2024	صافي الموجودات في نهاية العام 2024 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م. ع. م	1960	75	6,801
الإسلامي العربي	1996	29	1,716
الإسلامي الفلسطيني	1997	43	1,594
القدس	1995	37	1,547
البنك الوطني	2006	39	1,408
الأستثمار الفلسطيني	1995	22	817
الصفا	2016	9	399
البنوك الوافدة			
العربي	1994	33	5,122
القاهرة عمان	1986	22	1,177
الأردن	1994	43	926
الاسكان للتجارة والتمويل	1995	15	838
الأهلي الاردني	1995	10	575
العقاري المصري العربي	1994	7	225

شكل (12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2024

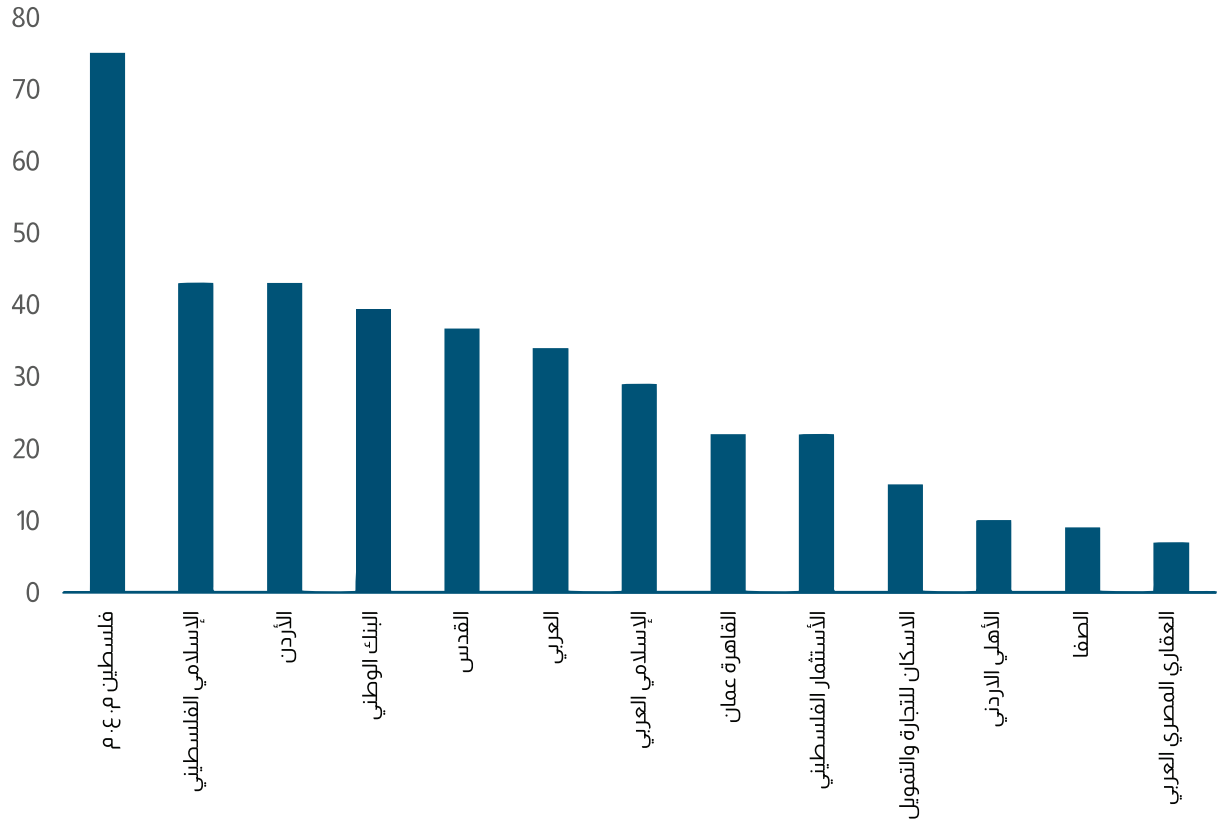

جدول (8) توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة (بالمليون دولار)

تـوزيـع الودائـع والائتمان جغرافـياً، البيانات مقومة بعملة الدولار

المنطقة الجغرافية	2023		2024	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	6,565	6,165	6,855	6,172
الرام	151	685	144	693
العيزرية	254	663	248	660
بيت لحم	571	1,259	554	1,199
بيت جالا	54	130	49	135
بيت ساحور	32	47	34	48
الخليل	804	1,681	749	1,651
أريحا	241	221	233	227
طولكرم	255	785	232	742

المنطقة الجغرافية	2023		2024	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
نابلس	1,276	2,087	1,173	2,053
سلفيت	112	263	110	265
طوباس	66	130	68	133
قلقيلية	140	326	125	340
جنين	455	1,107	426	1,103
الضفة الغربية	**10,975**	**15,549**	**10,998**	**15,421**
غزة	652	1,320	599	1,840
خانيونس	82	263	81	491
رفح	67	130	66	329
دير البلح	56	71	52	184
النصيرات	77	115	75	216
جباليا	68	123	68	272
بيت لاهيا	8	19	8	25
قـطـاع غـزة	**1,009**	**2,040**	**949**	**3,356**
المجموع الكلي	11,983	17,589	11,947	18,777

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية

المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للعام 2024

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2024، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات منها: الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة[2].

1. الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تراجعًا حادًا بنهاية عام 2024، حيث انخفض بنسبة 27% مقارنة بعام 2023، ليصل إلى 10,959.6 مليون دولار. ويعزى هذا الانكماش الحاد إلى استمرار الحرب على غزة خلال عام 2024، مما أدى إلى انخفاض مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة في فلسطين.

2 بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قابلة للتعديل-سنة أساس 2015-.

شكل (13): إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للفترة (2012–2024)

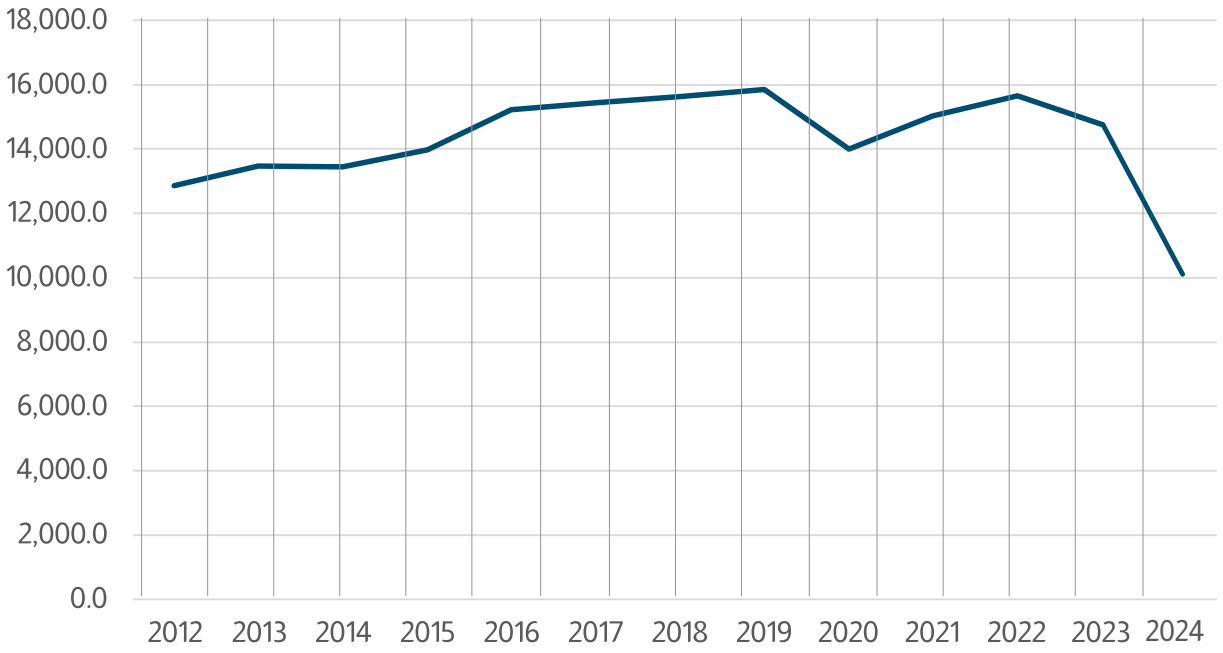

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي

في عام 2024، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انخفاضًا حادًا بنسبة تقارب 27.8% مقارنة بعام 2023، ليبلغ حوالي 2,086.6 دولار. هذا الانخفاض الحاد يشير إلى تدهور ملحوظ في مستوى المعيشة للفرد الفلسطيني، ويعكس التأثيرات السلبية العميقة للأوضاع الاقتصادية الراهنة.

شكل (14): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012–2024)

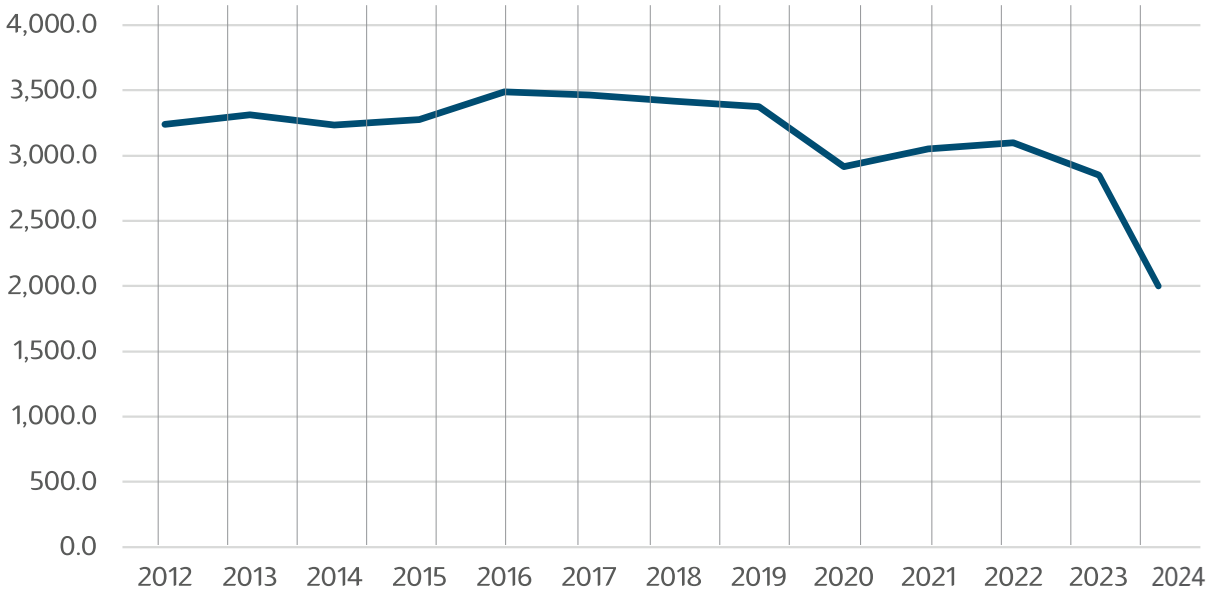

3. الطلب الكلي

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2024 تراجعًا ملحوظًا في الطلب الكلي، حيث انخفضت معدلات النمو في معظم مكوناته الرئيسية. فقد تراجع الاستهلاك النهائي بشكل ملحوظ بنسبة 31% مقارنة بعام 2023، مما يعكس انخفاضًا حادًا في الإنفاق الاستهلاكي. كما انخفض حجم الاستثمار بنسبة 30%، مما يشير إلى تراجع في الأنشطة الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري، فقد شهدت الصادرات انخفاضًا بنسبة 11.1%، مما يعكس تراجعًا في القدرة التصديرية. وفي المقابل، انخفضت الواردات بنسبة 31.1% عن العام 2023.

شكل (15): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2024)

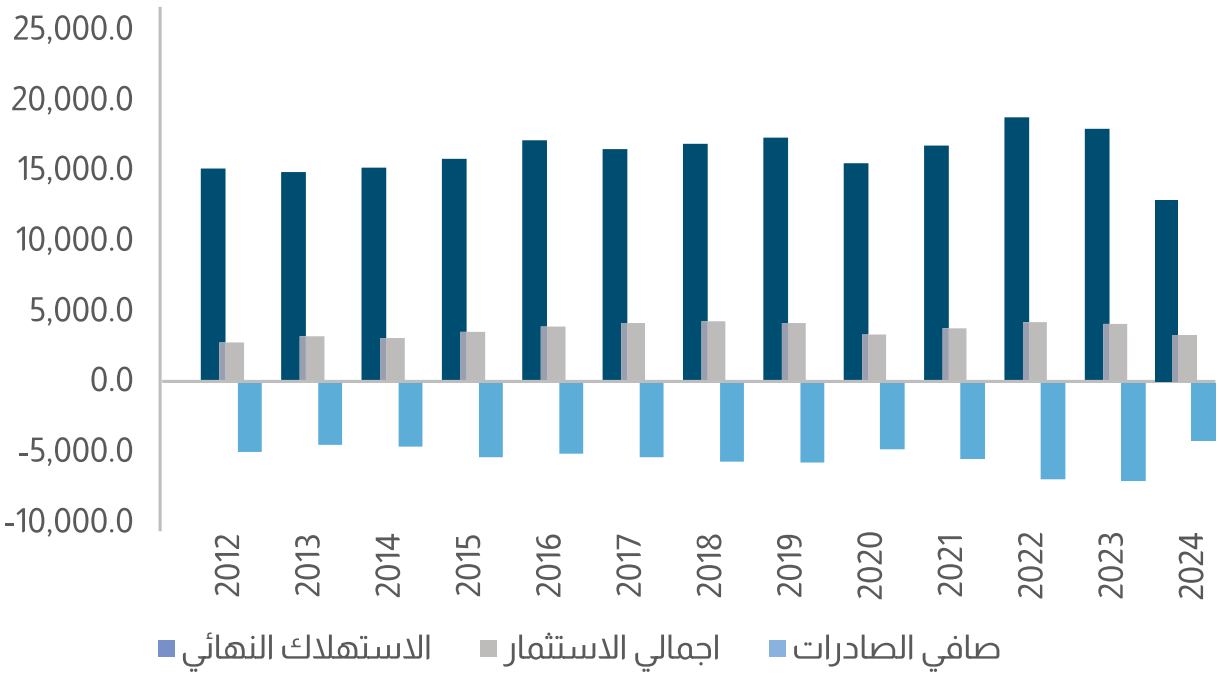

4. مؤشرات سوق العمل

تعاني فلسطين من مستويات مرتفعة في معدلات البطالة ومن فجوة مناطقية، ففي العام 2024، ارتفع معدل البطالة في فلسطين ليصل الى 51%، بواقع 35% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة، وبالمقارنة مع العام 2023 بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي 31% بواقع (18% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزه)، كما وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2024 لتصل إلى 40% مقارنة مع 44% عام 2023، فيما وصلت في قطاع غزة 36% بعد ان كانت 40% خلال العام2023، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 43% مقارنة مع 47% خلال نفس الفترة[3].

3 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.

شكل (16): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2024)

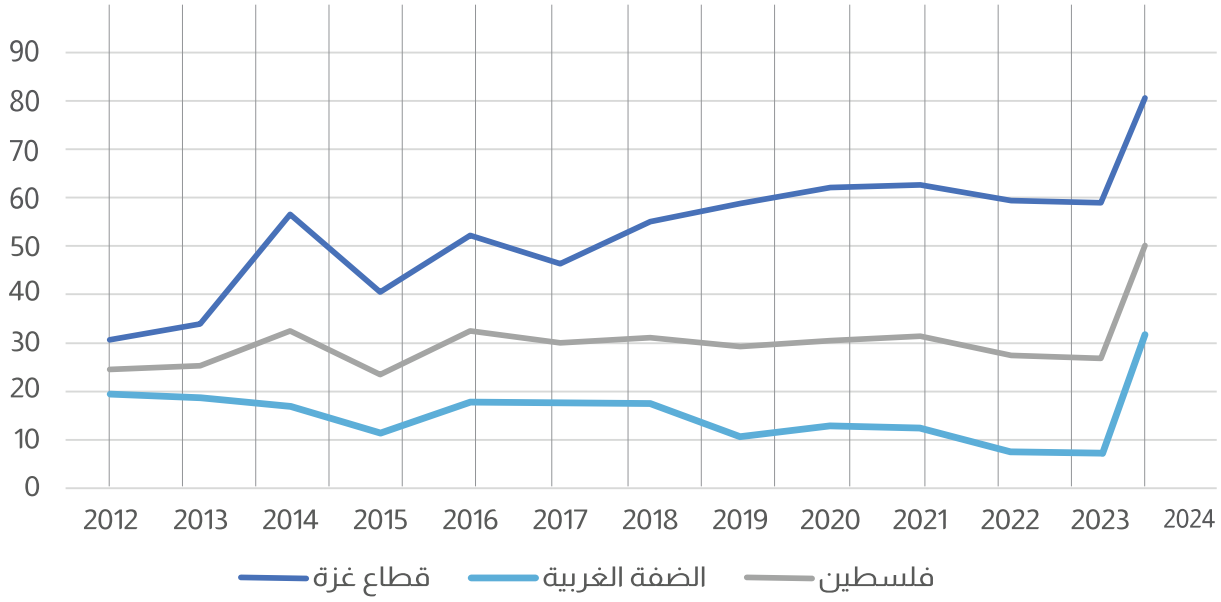

5. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يُعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وبين فترة أخرى تسمى فترة الأساس. على مستوى الأسعار في فلسطين، فإن النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على القطاع، وما نتج عنه من تداعيات على الضفة الغربية، إضافة إلى تأثر فلسطين بالوضع الإقليمي، أدى بشكل رئيسي، إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في قطاع غزة بأكثر من 227%، ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية بحوالي 3%، والذي أدى بدوره الى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني خلال عام 2024 بنسبة 33% بواقع 70% في قطاع غزة و3% في الضفة الغربية[4].

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك،2024

شكل (17): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة (2012 – 2024)

(2018=100) سنة الأساس

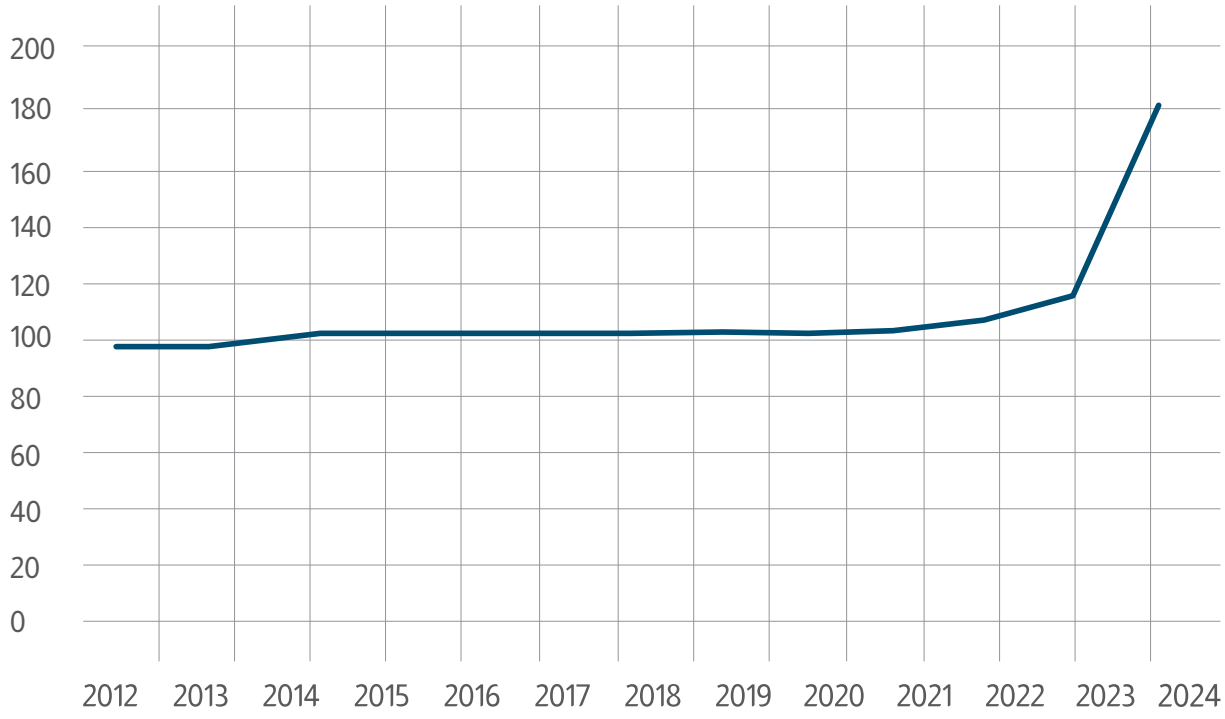

القوائم المالية

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقل

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

جدول المحتويات	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١-٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الدخل والدخل الشامل	٤
قائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧-٢٨

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
برج عمار
شارع الارسال، البيرة
رام الله، صندوق بريد ٤٤٧
فلسطين

هاتف: ٠٤٨ ٢٩٨ ٢ (٠) ٩٧٠+
فاكس: ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ (٠) ٩٧٠+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع – ("المؤسسة")** والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وكل من قائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والتي تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا هذا. كما أننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للمؤسسة في فلسطين. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوِ الإدارة تصفية المؤسسة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمؤسسة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- بتقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

منذر البندك
مدقق حسابات قانوني معتمد
رخصة رقم (٢٠١٥/١١٤)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
رام الله، فلسطين
٢٧ أيار ٢٠٢٥

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاح	٢٠٢٤ دولار أمريكي	٢٠٢٣ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	٥	٢٤,٣٤٠,٦٦٠	١,٢٢١,٤٦٤
رسوم اشتراكات مستحقة	٦	٦,٩٦٦,٣٨٧	٧,٩٠٥,٧٤٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي	٧	٣٠٧,٨٦٤,٥٠٨	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣
ممتلكات ومعدات – بالصافي	٨	٤٥١,٥١٦	٣٥,٨٠٠
استثمارات عقارية	٩	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
موجودات غير ملموسة	١٠	٥٧,٤٣١	٧٨,٦٣٥
موجودات أخرى	١١	٢,٦١١,٥٢٣	٢,٢١٥,٢٠٤
مجموع الموجودات		٣٤٣,٤٠٥,٢٩٧	٣٠٢,٣٧٥,٣٩٤
المطلوبات وحقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع			
المطلوبات			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٢	٢٥٦,٣٢٦	٢٤٥,٠٢٧
مطلوبات أخرى	١٣	٨٥,٧٣٥	١٠٧,٨٦٢
مجموع المطلوبات		٣٤٢,٠٦١	٣٥٢,٨٨٩
حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك إسلامية	١٤	٥١,٥٩١,٢٣٣	٤٤,٤٩٨,٨٤٢
احتياطي بنوك تجارية	١٤	٢٧٧,٢٨٧,١٨٩	٢٤٣,٣٣٨,٨٤٩
مجموع حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع		٣٤٣,٠٦٣,٢٣٦	٣٠٢,٠٢٢,٥٠٥
مجموع المطلوبات وحقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع		٣٤٣,٤٠٥,٢٩٧	٣٠٢,٣٧٥,٣٩٤

لؤي حواش
المدير العام

قدري عمارنه
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة الدخل والدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاح	٢٠٢٤ دولار أمريكي	٢٠٢٣ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم الاشتراكات	١٥	٣١,٤٩٩,٥٨٨	٣٠,٦٨٧,٣٩١
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي	١٦	١٠,٧١٣,٨٥٧	٨,٢٤٦,١٨٩
المحول من إيرادات مؤجلة	١٣	٢٢,٦٧٠	٥٥,٨٧٦
إيرادات أخرى		-	١,٧٠٠
إجمالي الإيرادات		٤٢,٢٣٦,١١٥	٣٨,٩٩١,١٥٦
المصروفات			
نفقات موظفين	١٧	(٧٢٦,٥٢٤)	(٦٨٢,٠١٠)
مصاريف إدارية وعمومية	١٨	(٢١٥,٦١٧)	(٢٧٥,٧٥٦)
استهلاكات وإطفاءات	١٠,٨	(٦٨,٠٥٧)	(٧٩,١٧٩)
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة	٧,٥	(٢٧,١٢٦)	(٢١٣,٨٢٦)
(خسائر) / أرباح فروقات العملة		(١٥٨,٠٦٠)	٢٥,٨٥٨
إجمالي المصروفات		(١,١٩٥,٣٨٤)	(١,٢٢٤,٩١٣)
الفائض للسنة		٤١,٠٤٠,٧٣١	٣٧,٧٦٦,٢٤٣
بنود الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		٤١,٠٤٠,٧٣١	٣٧,٧٦٦,٢٤٣

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	احتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	احتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	١٤,١٨٤,٨١٤	٤٤,٤٩٨,٨٤٢	٢٤٣,٣٣٨,٨٤٩	-	٣٠٢,٠٢٢,٥٠٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٤١,٠٤٠,٧٣١	٤١,٠٤٠,٧٣١
محول إلى احتياطات (إيضاح ١٤)	-	٧,٠٩٢,٣٩١	٣٣,٩٤٨,٣٤٠	(٤١,٠٤٠,٧٣١)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	١٤,١٨٤,٨١٤	٥١,٥٩١,٢٣٣	٢٧٧,٢٨٧,١٨٩	-	٣٤٣,٠٦٣,٢٣٦
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	-	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٧,٧٦٦,٢٤٣	٣٧,٧٦٦,٢٤٣
محول إلى احتياطات (إيضاح ١٤)	-	٧,٠٤٢,٩٢٩	٣٠,٧٢٣,٣١٤	(٣٧,٧٦٦,٢٤٣)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	١٤,١٨٤,٨١٤	٤٤,٤٩٨,٨٤٢	٢٤٣,٣٣٨,٨٤٩	-	٣٠٢,٠٢٢,٥٠٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاح	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		٤١,٠٤٠,٧٣١	٣٧,٧٦٦,٢٤٣
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات		٦٨,٠٥٧	٧٩,١٧٩
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة		٢٧,١٢٦	٢١٣,٨٢٦
مخصص تعويض نهاية الخدمة		٤٦,٩٩٥	٤١,٧٤٦
المحول من إيرادات مؤجلة		(٢٢,٦٧٠)	(٥٥,٨٧٦)
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي		(١٠,٧١٣,٨٥٧)	(٨,٢٤٦,١٨٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٣٠,٤٤٦,٣٨٢	٢٩,٧٩٨,٩٢٩
(الزيادة) النقص في ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(٢٤,٠٤٠,٠٠٠)	٤,٣١٨,٤٦١
النقص (الزيادة) في رسوم اشتراكات مستحقة		٩٣٩,٣٥٩	(٣٦٥,٨٤٠)
النقص في موجودات أخرى		٢٦,١٦٩	٢٨,٧٠٢
الزيادة في مطلوبات أخرى		٥٤٣	٢٠,٢١٤
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٧,٣٧٢,٤٥٣	٣٣,٨٠٠,٤٦٦
التعويضات المدفوعة		(٣٥,٦٩٦)	(٣٢,٨٥١)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٧,٣٣٦,٧٥٧	٣٣,٧٦٧,٦١٥
الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة على ممتلكات ومعدات		(٤٥٢,١٠٩)	(٣,٨٠٩)
صافي الحركة على موجودات غير ملموسة		(١٠,٤٦٠)	(٧٦,٣٨١)
التغير في موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(١٧,٦٨٦,٣٨٨)	(٤٠,٩٨٢,٣٤٩)
أرباح وفوائد ودائع وسندات مقبوضة		١٠,٢٩١,٣٦٩	٧,٨٧٧,٨٨٦
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٧,٨٥٧,٥٨٨)	(٣٣,١٨٤,٦٥٣)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(٥٢٠,٨٣١)	٥٨٢,٩٦٢
نقد وما في حكمه في بداية السنة		١,٢٢١,٤٦٤	٦٣٨,٥٠٢
نقد وما في حكمه في نهاية السنة	١٩	٧٠٠,٦٣٣	١,٢٢١,٤٦٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١- عام
تأسست **المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع – (المؤسسة)** بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
تتكون حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية. بلغت قيمة مساهمة الحكومة الفلسطينية غير المسددة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي. لاحقاً لتاريخ القوائم المالية المعدة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، أفادت وزارة المالية بعدم قدرتها على الإيفاء بمساهمتها في رأس مال المؤسسة وطالبت المؤسسة بالبحث عن إمكانية توفير مصادر تمويل من الجهات المانحة لتغطية المبلغ غير المسدد.

- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.

- تُكوّن المؤسسة احتياطات بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها الأدنى ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع
تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الاشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.

- عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع.

- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.

- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، والمساهمة في الحفاظ على استقراره، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (١٨) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و (١٨) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

تم إقرار القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم ٢٠٢٥/٣ بتاريخ ١١ أيار ٢٠٢٥.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٤، في هذه القوائم المالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة، ولكن قد يترتب على اعتمادها تأثيرات على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات – ترتيبات تمويل الموردين.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) عرض القوائم المالية – الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات.
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار – الالتزامات الإيجارية في البيع وإعادة الاستئجار.

ب) معايير صادرة وغير سارية المفعول

لم تعتمد المؤسسة مسبقًا المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. إن الإدارة بصدد تقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية لفترات سنوية تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١): تأثيرات تغييرات أسعار الصرف بعنوان عدم قابلية التبادل	١ كانون الثاني ٢٠٢٥
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨): العرض والإفصاح في القوائم المالية	١ كانون الثاني ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٩) - الشركات التابعة التي ليس لها مسؤولية عامة: الإفصاحات	١ كانون الثاني ٢٠٢٧

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمؤسسة في فترة التطبيق الأولي، كما تتوقع ألا يكون لاعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة في فترة التطبيق الأولي.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام
تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أسس إعداد القوائم المالية
تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم او بالقيمة العادلة كما في نهاية السنة المالية. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والمطلوبات.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للمؤسسة.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

رسوم اشتراكات مستحقة
هي رسوم اشتراكات المستحقة والغير مقبوضة من بنوك الأعضاء، يتم تحصيل رسوم الاشتراكات من بنوك الأعضاء بعد كل ربع.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى المؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، باستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة.

الأدوات المالية

أ- تاريخ الاعتراف
يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق.

ب- القياس الأولي للأدوات المالية
يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. يتم قياس الذمم المدينة بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، تقوم المؤسسة باحتساب الربح أو الخسارة في قائمة الدخل.

ج- فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية
تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية
تقوم المؤسسة بقياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة فقط في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المؤسسة بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمؤسسة على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المؤسسة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المؤسسة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمؤسسة، لا تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثاً للفترات اللاحقة.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الاستثمارات والنقد لدى البنوك.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً بناء على طبيعة الأدوات المالية.

قامت المؤسسة بوضع سياسة لإجراء تقييم بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ذلك، تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني . تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بما يتعلق بالموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المؤسسة توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاءٍ جزئيٍ للموجودات المالية.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تقوم المؤسسة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

تتم آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

احتمالية التعثر	تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ القوائم المالية، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من الاستثمارات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل. بالتالي تقوم المؤسسة باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المؤسسة باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بما يتعلق بالموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المؤسسة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠٪ ونسبة خسارة بافتراض تعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تستخدم المؤسسة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية تحدد المؤسسة فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستنادًا إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات التكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحققها. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية	٢-٥
تحسينات مأجور	١٠

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة
يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المؤسسة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المؤسسة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع والذي يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

استثمارات عقارية
الاستثمارات العقارية هي تلك الموجودات التي يتم اقتنائها لغايات تحقيق الإيرادات من التأجير او الإستثمار وليس بهدف بيعها من خلال نشاطات المؤسسة الإعتيادية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأية خسائر تدني متراكمة في القيمة (إن وجدت). يتم استهلاك الاستثمارات العقارية (بإستثناء الأراضي) حسب طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع. ويتم الإفصاح عن القيمة العادلة لها ضمن القوائم المالية بشكل سنوي من قبل خبراء عقاريين مُعتمدين إعتماداً على الأسعار السوقية في نهاية السنة.

يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للإستثمارات العقارية عند وجود احداث او تغيرات في الظروف تشير الى عدم توافر امكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود أحد هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها وهي القيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع أو "القيمة قيد الاستخدام"، أيهما أعلى.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم تسجيل الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الشامل في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. عند التحويل من استثمارات عقارية الى بند الممتلكات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسة، فإن تكلفة الأصول المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. إذا تم تحويل الممتلكات والمعدات إلى استثمارات عقارية، تستمر المؤسسة باستخدام السياسات المحاسبية الخاصة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

مخصص تعويض نهاية الخدمة
يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في دولة فلسطين، ونظام شؤون الموظفين الخاص بالمؤسسة.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إيرادات مؤجلة
تظهر الممتلكات والمعدات والتي تم الحصول عليها من خلال المنح كإيرادات مؤجلة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع لها.

تحقق الإيرادات

أ) إيرادات رسوم الاشتراكات
يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة محددة من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ وذلك وفقاً للتعاميم التي تصدر من المؤسسة بهذا الخصوص وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ب) طريقة معدل الفائدة الفعلية
يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لكافة الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأدوات المالية التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المؤسسة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للأصل. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والايرادات المماثلة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل والدخل الشامل.

الاعتراف بالمصاريف
يتم الاعتراف بالمصاريف عند تكبدها على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية للمؤسسة. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد الإدارة بأن تقديراتهم المعتمدة في إعداد القوائم المالية معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية لسنة ٢٠٢٣.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات المؤسسة تجاه الموظفين وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ونظام شؤون الموظفين.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المؤسسة استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المؤسسة مفصلة ضمن إيضاحات القوائم المالية المرفقة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. تحدد المؤسسة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. تراقب المؤسسة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمؤسسة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

٥- نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
نقد في الصندوق	**٢٣٦**	٣١١
حسابات جارية وتحت الطلب	**٦٩٤,٣١٥**	١,٢٢١,١١٥
ودائع تجارية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	**١٩,٨٢٠,٠٠٠**	-
ودائع إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	**٤,٢٢٠,٠٠٠**	-
أرصدة حسابات جارية وتحت الطلب لدى سلطة النقد الفلسطينية	**٦,٠٨٢**	٣٨
	٢٤,٧٤٠,٦٣٣	١,٢٢١,٤٦٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٣٩٩,٩٧٣)**	-
	٢٤,٣٤٠,٦٦٠	١,٢٢١,٤٦٤

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى بنوك خلال العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

	٢٠٢٤				٢٠٢٣
	المرحلة (١) **دولار أمريكي**	**المرحلة (٢)** **دولار أمريكي**	**المرحلة (٣)** **دولار أمريكي**	**المجموع** **دولار أمريكي**	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-	٦٤,٣٣٣
الحركة خلال السنة	**٣٩٩,٩٧٣**	-	-	**٣٩٩,٩٧٣**	(٦٤,٣٣٣)
الرصيد في نهاية السنة	**٣٩٩,٩٧٣**	-	-	**٣٩٩,٩٧٣**	-

٦- رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة عن الربع الرابع للعامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٣. بلغت رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ مبلغ ٦,٩٦٦,٣٨٧ دولار أمريكي و ٧,٩٠٥,٧٤٦ دولار أمريكي، على التوالي.

٧- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية *	**٣٠٠,٦٠٣,٨٨٤**	٢٨٢,٩١٧,٤٩٦
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية أجنبية **	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	٧,٥٠٠,٠٠٠
	٣٠٨,١٠٣,٨٨٤	٢٩٠,٤١٧,٤٩٦
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٢٣٩,٣٧٦)**	(٦١٢,٢٢٣)
	٣٠٧,٨٦٤,٥٠٨	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣

* يمثل هذا البند استثمار المؤسسة في سندات وصكوك مالية صادرة من مؤسسات أجنبية تجارية وإسلامية تستحق خلال سنة إلى عشر سنوات، تتراوح أسعار الفائدة والعائد بين ٠,٦٣٪ إلى ٧,٥٪.

** يمثل هذا البند استثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنتين، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٥٪ إلى ٧,٨١%.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لموجودات مالية بالتكلفة المطفأة خلال العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

	٢٠٢٤				٢٠٢٣
	المرحلة (١) **دولار أمريكي**	**المرحلة (٢)** **دولار أمريكي**	**المرحلة (٣)** **دولار أمريكي**	**المجموع** **دولار أمريكي**	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**٢٤٩,١٧٥**	**٣٦٣,٠٤٨**	-	**٦١٢,٢٢٣**	٣٣٤,٠٦٤
ما تم تحويله الى المرحلة (١)	**٣٦٣,٠٤٨**	**(٣٦٣,٠٤٨)**	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٢)	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٣)	-	-	-	-	-
صافي الحركة خلال السنة	**(٣٧٢,٨٤٧)**	-	-	**(٣٧٢,٨٤٧)**	٢٧٨,١٥٩
الرصيد في نهاية السنة	**٢٣٩,٣٧٦**	-	-	**٢٣٩,٣٧٦**	٦١٢,٢٢٣

٨- ممتلكات ومعدات – بالصافي

٢٠٢٤	أثاث ولوازم دولار أمريكي	مركبات دولار أمريكي	أجهزة مكتبية دولار أمريكي	تحسينات مأجور دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الكلفة					
الرصيد بداية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٩,٥٥٤	٢,٥٠٠	٣٠٢,٦٤٢
اضافات	٥٣,٣٦٢	-	٢٣,١٧٧	٣٧٥,٥٧٠	٤٥٢,١٠٩
استبعادات	(١٥١)	-	(٢,٨٤٠)	-	(٢,٩٩١)
الرصيد نهاية السنة	٦٥,٥٥٠	٣٨,٢٤٩	٢٦٩,٨٩١	٣٧٨,٠٧٠	٧٥١,٧٦٠
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد بداية السنة	١١,٨٨٤	٣٨,٢٤٩	٢١٦,٧٠٩	-	٢٦٦,٨٤٢
استهلاك السنة	٢,٨٩٦	-	٣٠,٢٨٢	٣,٢١٥	٣٦,٣٩٣
استبعادات	(١٥١)	-	(٢,٨٤٠)	-	(٢,٩٩١)
الرصيد نهاية السنة	١٤,٦٢٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٤,١٥١	٣,٢١٥	٣٠٠,٢٤٤
صافي القيمة في نهاية السنة	٥٠,٩٢١	-	٢٥,٧٤٠	٣٧٤,٨٥٥	٤٥١,٥١٦

٨- ممتلكات ومعدات – بالصافي (تتمة)

	أثاث ولوازم دولار أمريكي	مركبات دولار أمريكي	أجهزة مكتبية دولار أمريكي	تحسينات مأجور دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
٢٠٢٣					
الكلفة					
الرصيد بداية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٨,٢٤٥	-	٢٩٨,٨٣٣
اضافات	-	-	١,٣٠٩	٢,٥٠٠	٣,٨٠٩
الرصيد نهاية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٩,٥٥٤	٢,٥٠٠	٣٠٢,٦٤٢
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد بداية السنة	١١,٥٨١	٣٨,٢٤٩	١٥١,٠٢٧	-	٢٠٠,٨٥٧
استهلاك السنة	٣٠٣	-	٦٥,٦٨٢	-	٦٥,٩٨٥
الرصيد نهاية السنة	١١,٨٨٤	٣٨,٢٤٩	٢١٦,٧٠٩	-	٢٦٦,٨٤٢
صافي القيمة في نهاية السنة	٤٥٥	-	٣٢,٨٤٥	٢,٥٠٠	٣٥,٨٠٠

٨- استثمارات عقارية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٠١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (١٨/٩٨/٢/م.و/م.١) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. بناءً على ذلك، قرر مجلس إدارة المؤسسة إعادة تصنيف الأرض التي كان سيتم بناء مقر المؤسسة عليها إلى استثمارات عقارية. بلغت القيمة الدفترية للأراضي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ مبلغ ١,١١٣,٢٧٢ دولار أمريكي. لم تقم الإدارة بعكس نتائج تقييم الأرض نظراً لعدم وجود اختلاف جوهري، حيث بلغ متوسط القيمة العادلة للأرض مبلغ ١,٢٧٦,٦٢٥ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

٩- موجودات غير ملموسة

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	**٧٨,٦٣٥**	١٥,٤٤٨
الإضافات	**١٠,٤٦٠**	٧٦,٣٨١
الإطفاءات	**(٣١,٦٦٤)**	(١٣,١٩٤)
الرصيد نهاية السنة	**٥٧,٤٣١**	٧٨,٦٣٥

١٠-موجودات أخرى

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	**٢,٤٧٩,٠٦٥**	٢,١١٠,٩٠٢
فوائد مدفوعة لحملة السندات	**٤٧,٩٣٩**	٨٦,٣٠١
فوائد ودائع مستحقة وغير مقبوضة	**٥٤,٣٢٥**	-
مصاريف مدفوعة مقدما	**٢٨,٣٩٢**	٩,٥٤٧
أخرى	**١,٨٠٢**	٨,٤٥٤
	٢,٦١١,٥٢٣	٢,٢١٥,٢٠٤

١١-مخصص تعويض نهاية الخدمة

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	**٢٤٥,٠٢٧**	٢٣٦,١٣٢
المكون خلال السنة	**٤٦,٩٩٥**	٤١,٧٤٦
المدفوع خلال السنة	**(٣٥,٦٩٦)**	(٣٢,٨٥١)
الرصيد نهاية السنة	**٢٥٦,٣٢٦**	٢٤٥,٠٢٧

١٢-مطلوبات أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات مؤجلة *	**٢,١٨٢**	٢٤,٨٥٢
مخصص اجازات موظفين	**٤٥,٦١٣**	٤٠,٤٣٣
ذمم موردين ومصاريف مستحقة	**٣٧,٩٤٠**	٤٢,٥٧٧
	٨٥,٧٣٥	١٠٧,٨٦٢

* يمثل هذا البند إيرادات مؤجلة من البنك الألماني للتنمية. فيما يلي الحركة التي تمت على حسابات إيرادات مؤجلة خلال السنة:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	**٢٤,٨٥٢**	٨٠,٧٢٨
محول الى إيرادات متحققة	**(٢٢,٦٧٠)**	(٥٥,٨٧٦)
الرصيد نهاية السنة	**٢,١٨٢**	٢٤,٨٥٢

١٣-احتياطات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

يتم تكوين احتياطي إسلامي واحتياطي تجاري (تقليدي) بحيث يتم توزيع صافي الدخل على الاحتياطي الإسلامي والتجاري على أساس نسبي وفقاً لقيمة رسوم الاشتراك للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية في نهاية السنة المالية.

١٤-إيرادات رسوم الإشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام ٢٠١٤ لحساب المؤسسة بنسبة ٠,٣٪ من متوسط إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب هذا القانون. صدر بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٠٣) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,٢٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٣٪ من متوسط إجمالي الودائع. كما وصدر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠٢٠/٠٢) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,١٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ تشرين الأول ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,١٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع. قامت المؤسسة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١ بإصدار تعميم رقم (٢٠٢١/٢) والذي يقضي بتعديل نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح (٠,٢٪) من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك اعتباراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. كما يقضي التعميم بتطبيق نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر خلال الفترات القادمة.

١٥-إيرادات رسوم الإشتراكات (تتمة)

فيما يلي تفاصيل إيرادات رسوم الإشتراكات:

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	**٢٦,٠٥٦,٠٣٥**	٢٤,٩٦٤,٥٧٩
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	**٥,٤٤٣,٥٥٣**	٥,٧٢٢,٨١٢
	٣١,٤٩٩,٥٨٨	٣٠,٦٨٧,٣٩١

١٦-أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالتكلفة المطفأة	**٧,٩٤٣,٨٤١**	٧,١١٨,١٩٧
أرباح موجودات مالية إسلامية بالتكلفة المطفأة	**١,٤٢٠,٥٩٧**	١,٢٠٢,١٩٠
فوائد ودائع لدى سلطة النقد	**٦٣,٧٣٧**	٣٥,٧٥١
فوائد ودائع لدى بنوك تجارية	**٣١٥,٦٠٤**	٣٢,٠٤٣
إيرادات ودائع لدى بنوك إسلامية	**٥٤,١٦٥**	١,٤١٧
إطفاء علاوة أو خصم سندات، الصافي	**١,١٤٣,٧٧٥**	٢٣٤,٩٦٩
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	**(٢٢٧,٨٦٢)**	(٢٢١,٤٦٧)
خسائر إعادة شراء سندات من قبل الجهة المصدرة	**-**	(١٥٦,٩١١)
	١٠,٧١٣,٨٥٧	٨,٢٤٦,١٨٩

١٧-نفقات موظفين

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	**٤٨٧,٤٠٥**	٤٧٦,٦٠٧
مكافآت موظفين	**٢١,٨٧٣**	-
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار	**٥١,٠٥٢**	٥٢,٥١٦
بدل تنقلات للموظفين	**٣٢,٥٨٢**	٣٣,٣٢٠
تعويض نهاية الخدمة	**٤٦,٩٩٥**	٤١,٧٤٦
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	**٣٨,٧٣١**	٢٦,٨٨٥
مصاريف تأمينات صحية	**٢٢,٨٠١**	٢٤,٤٥٨
مصاريف اتصالات	**٧,١٤٦**	٨,٧٦٤
محروقات	**٣,٨٨١**	٣,٩٠٢
إجازات مستحقة	**٨,٩٤٢**	٩,٢١٠
أخرى	**٥,١١٦**	٤,٦٠٢
	٧٢٦,٥٢٤	٦٨٢,٠١٠

١٨-مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أتعاب مهنية وقانونية	**٢٤,٥٩٢**	٥٩,٨٢٥
رسوم واشتراكات	**٥٣,٤٧١**	٥٢,٨٨٥
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	**٤١,٥٠٠**	٣٩,٨٠٠
دعاية وإعلانات	**٦,٣٧٦**	٣٨,٣٤٨
مياه وكهرباء	**١١,٦٠٠**	١٨,٩٥٤
بريد وهاتف وانترنت	**١٦,٢٧٧**	١٣,٣٦٧
نظافة وحراسة	**١٠,٤٠٧**	١٢,١٠٦
تجهيزات مكتبية	**١٢,٤٥٨**	٦,٥١٧
مصاريف وعمولات وفوائد بنكية	**٢,٢٦٨**	٣,٥٤٨
صيانة	**٢١,٧٤٣**	١٧,١٧٤
ضيافة	**٢,٩٢٠**	٣,٢٩٢
تقارير سنوية وخطط عمل	**-**	٤,١٥٠
صيانة وتأمين وترخيص مركبات	**٨٥٤**	١,١٦١
مصاريف محروقات	**٢,١١٤**	٢,٢٠٨
قرطاسية ومطبوعات	**٣,٦٦١**	١,٠٦٦
أخرى	**٥,٣٧٦**	١,٣٥٥
	٢١٥,٦١٧	٢٧٥,٧٥٦

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٩-نقد وما في حكمه

	٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٢٤,٧٣٤,٥٥١	١,٢٢١,٤٢٦
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٦,٠٨٢	٣٨
يطرح: ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(٢٤,٠٤٠,٠٠٠)	-
	٧٠٠,٦٣٣	١,٢٢١,٤٦٤

٢٠-معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند تفصيل العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
	طبيعة العلاقة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	**مجلس الإدارة**	**٦,٠٨٢**	٣٨

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

		٢٠٢٤ **دولار أمريكي**	٢٠٢٣ دولار أمريكي
	طبيعة العلاقة		
رسوم استضافة في مبنى سلطة النقد	**مجلس الإدارة**	**٢٢,٥٣٩**	٢٧,٩١٢
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**مجلس الإدارة**	**٤١,٥٠٠**	٣٩,٨٠٠
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		**١٣٥,٥١٤**	١٢٣,٣٦٩
نهاية الخدمة		**٧,٣٩٨**	٧,٢٦١

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢١-القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	٢٠٢٤		٢٠٢٣	
	القيمة الدفترية دولار أمريكي	**القيمة العادلة دولار أمريكي**	القيمة الدفترية دولار أمريكي	القيمة العادلة دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	٢٤,٣٤٠,٦٦٠	٢٤,٣٤٠,٦٦٠	١,٢٢١,٤٦٤	١,٢٢١,٤٦٤
رسوم اشتراكات مستحقة	٦,٩٦٦,٣٨٧	٦,٩٦٦,٣٨٧	٧,٩٠٥,٧٤٦	٧,٩٠٥,٧٤٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٣٠٧,٨٦٤,٥٠٨	٣٠٠,٣٤٩,٨٨٣	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣	٢٨٢,٠٨٢,١٧٢
موجودات مالية أخرى	٢,٥٨١,٣٢٩	٢,٥٨١,٣٢٩	٢,١٩٧,٢٠٣	٢,١٩٧,٢٠٣
	٣٤١,٧٥٢,٨٨٤	٣٣٤,٢٣٨,٢٥٩	٣٠١,١٢٩,٦٨٦	٢٩٣,٤٠٦,٥٨٥
مطلوبات مالية				
مطلوبات مالية أخرى	٣٧,٩٣٦	٣٧,٩٣٦	٤٢,٥٧٧	٤٢,٥٧٧
	٣٧,٩٣٦	٣٧,٩٣٦	٤٢,٥٧٧	٤٢,٥٧٧

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢١-القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

- تم إظهار القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للنقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الإشتراكات المستحقة والموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالتكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٢-أمور أخرى

قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٧ بتوقيع اتفاقية مع البنك الألماني للتنمية بقيمة ١٠ مليون يورو، حيث قام البنك الألماني للتنمية بتسديد مبلغ ٩,٠٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي) من قيمة المنحة من مساهمة وزارة المالية في رأسمال المؤسسة نيابة عنها. كما سيقوم البنك بتقديم دعم فني للمؤسسة بالرصيد المتبقي من المنحة بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١,٠٩٠,١١٩ دولار أمريكي)، من خلال شركة استشارية بالخصوص.

بلغت إجمالي قيمة المبالغ المحولة إلى الشركة الاستشارية من المنحة مبلغ ٩٥٠,٠٠٠ يورو، أي ما يعادل مبلغ ٩٨٨,٧٦٠ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، (مبلغ ٨٣٤,٠٣٢ يورو، أي ما يعادل مبلغ ٩٢٠,٥٢١ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣).

بلغت كلفة الأجهزة مكتبية، أنظمة الحاسوب، برامج وشبكات التي تم شراؤها خلال عام ٢٠٢١ للمؤسسة من خلال الشركة الاستشارية ١٧٢,٠٤٦ دولار أمريكي.

٢٣-إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تنجم عن الأدوات المالية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية. يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والأرصدة والودائع لدى سلطة النقد ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. الدولار الأمريكي هو العملة الوظيفية للمؤسسة، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة وضع العملة الأجنبية بانتظام واتباع استراتيجيات التحوط لهذه المخاطر.

مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالانضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

هذا، وتمارس المؤسسة نشاطها في فلسطين، وإن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة قد يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

٢٤-الحرب على قطاع غزة

خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٢٣، أدت الحرب في قطاع غزة إلى تدمير العديد من المرافق الاقتصادية في القطاع، إضافة إلى تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية في الضفة الغربية نتيجة للقيود والإغلاقات المتكررة، مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين والمخاطر المحتملة لعمليات المؤسسة في فلسطين، وعلى الرغم من انخفاض حدة هذه الحرب مع بداية عام ٢٠٢٥، إلا أنه من المبكر التنبؤ بالأثر الكامل لهذه الحرب على الوضع المالي في المستقبل، تواصل الإدارة مراقبة الوضع عن كثب وتدير بفعالية الآثار المحتملة وفقاً لأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية.